

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات العرض والافصاح وفق
النظام المحاسبي المالي
دراسة حالة -مؤسسة أس. أ. ك (SARL S.A.K) للتجارة العامة ايليزي-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- خولة بن كادي
- سومية بوقمة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. نصر حميداتو	أستاذ محاضر-ب-	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
د. خالدبعاشي	أستاذ محاضر-ب-	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
د. إيمان بابة	أستاذ محاضر-ب-	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار – إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات العرض والافصاح وفق
النظام المحاسبي المالي
دراسة حالة -مؤسسة أس. أ. ك (SARL S.A.K) للتجارة العامة إيليزي-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- خولة بن كادي
- سومية بوقمة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. نصر حميداتو	أستاذ محاضر-ب-	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
د. خالدبعاشي	أستاذ محاضر-ب-	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
د. أيمن بابة	أستاذ محاضر-ب-	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

المخلص

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى التزام مؤسسه S.A.K للتجارة العامة لمتطلبات العرض والافصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسب المالي اثناء اعدادها وعرضها لقوائمها المالية (قائمه المركز المالي، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، الملاحق)، ولتحقيق هدف الدراسة تم دراسة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة S.A.K ومقارنتها مع ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

وتوصلت الدراسة الى ان مؤسسة S.A.K للتجارة العامة التزمت بدرجة عالية بتطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي وقائمة جدول حسابات النتائج، في حين انها لم تلتزم بالإفصاح عن قائمه جدول تدفقات الخزينة، كما انها التزمت بعرض والإفصاح عن الملاحق.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي- العرض والإفصاح - مؤسسة S.A.K ايليزي- قوائم المالية.

ABSTRACT:

The objective of this study is to find out the extent of the commitment of S.A.K General Trading Establishment to the requirements of presentation and disclosure as stipulated by the financial accounting system during the preparation and presentation of its financial statements (statement of financial position, table of accounts of results, table of treasury flows, appendices), and to achieve the objective of this study, we were studied and analyzed the financial statements of the institution under study and compared with what was stipulated in the financial accounting system.

The study found that S.A.K General Trading Establishment was highly committed to applying disclosure requirements in the statement of financial position and the statement of accounts of results, while it did not commit to disclosing the list of treasury flows schedule, and it also committed to the presentation and disclosure of the appendices.

Keywords: Financial Accounting System - Presentation and Disclosure - S.A.K illizi - Financial Statements.

الإهداء

بسم الله المتعالي والصلاة والسلام على أشرف الخلق، ومن منطلق الحب والوفاء اهدي هذه الفرحة بإتمام عمل هذا
الى:

من أفنيا حياتهما وكل غايتهما سماع كلمه النجاح.....

ابي الغالي، استاذي ومرشدي الذي علمني معاني الحياة، وغرس في اعماق الارادة، الصبر والمثابرة، مثلي الاعلى في
الاصالة والثبات، وأحسن برهان وهو ان الحياة تبنى بالخصال الطيبة الحميدة.

امي الغالية، مصدر الامن والاماني ومنيع سقينا منه الحب والحنان والالهام والعزيمة والتفاني ولقنتني دروس
التفاؤل والامل فأشرقنت بها ايامي.

الى اخوتي الاعزاء:

اسامه ومحمد ياسين ادام الله اخوتنا واطال في اعمارهم وحفظهم من كل مكروه

ولا أنسى بالذكر رفيق دربي مونير حفظه الله من كل مكروه

ولا أنسى اخواتي وحبيباتي ادام الله صداقتنا

والى كل من شاركنا في مقاعد الدراسة، والى كل من ساعدني في اعداد هذه المذكرة من قريب او بعيد والى كل من
تحمل ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

خولة



الإهداء

بسلام أحلى من العسل واحقل من الحجر

أجمل من الورد واثقل من الشجر

الى التي يتسم قلبي عند ذكر اسمها

عزيزتي امي

رحمه الله عليك يا نور قلبي

ابي

باسم جمال الروح والروح من ضياء القمر

الى أجمل ورود في حياتي

فاطمة الزهراء، سعيدة، فاطنة، رقية، رحمة

باسم القمر مدام القمر عروسه السماء

الى أخوي عبد الله وعادل

الى عصافير حياتي حفصة، اصيل، تسنيم، عماد

باسم الصداقة والمحبة ما دامت الصداقة منبع الحياة

الى كل الزملاء والزميلات والاصدقاء

سومية



شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين. الحمد لله الذي اعاننا على اكمال هذه المذكرة واخراجها في حيز الوجود... ولا يسعنا الا ان تقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الدكتور بعاشي خالد الذي شرفنا بإشرافه على هذه المذكرة وملاحظاته وتوجيهاته المستمرة والقيمة والتي لولاها ما خرج هذا البحث متواضع الى الوجود.

نتقدم بشكر الخاص إلى كل من قام بمساعدة في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر كل من:

قابضة الضرائب لولاية ايليزي

مفتشية الضرائب لولاية اليزي

شركة أس. أ. ك للتجارة للعامة

وإلى كل من مد يد العون والمساعدة.... إلى الذين طوقونا بجميل صنيعهم..... إلى الذين وافقونا الرأي والذين خالفونا.....عظيم شكرنا



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	إهداء
II	إهداء
III	شكر وعرفان
IV	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	قائمة الملاحق
XI	قائمة الاختصارات
أ - ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي وفقا لنظام المحاسبي المالي والدراسات السابقة
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.
06	المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي
11	المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي
19	المطلب الثالث: متطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي
27	المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها
27	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
32	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
36	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة
40	خلاصة
42	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
43	تمهيد
43	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
43	المطلب الأول: أدوات جمع البيانات والمعلومات
45	المطلب الثاني: حدود الدراسة والمنهج العلمي المتبع
45	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

46	المطلب الأول: مجتمع الدراسة
59	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة
59	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
60	خلاصة
62	الخاتمة
65	قائمة المراجع
	الملاحق
	الفهرس

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	المعلومات الواجب توفرها في قائمة المركز المالي	22
2-1	أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	36
1-2	جدول المقارنة	58

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	شكل توضيحي لمفهوم الإفصاح الكامل	1-1
16	أنواع الإفصاح المحاسبي	2-1
46	الهيكل التنظيمي لمؤسسة S.A.K للتجارة العامة	1-2
47	قائمة المركز المالي الخاصة بمؤسسة أس ك SARL S.A.K	2-2
52	جدول حسابات النتاج الخاصة بمؤسسة أس ك SARL S.A.K	3-2

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الميزانية جانب الأصول
02	الميزانية جانب الخصوم
03	جدول حسابات النتائج
04	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشر)
06	BILAN (ACTIF) (جانب الأصول)
07	BILAN(PASSIF) (جانب الخصوم)
08	COMPTE DE RESULTAT (جدول حسابات النتائج)
09	COMPTE DE RESULTAT (جدول حسابات النتائج)
10	TABLEAU DES MOUVEMENT DE STOCKS (جدول حركة المخزون) TABLEAU DE LA FLUCTUATION DE LA PRODUCTION STOCKS (جدول تغيرات الإنتاج المخزن)
11	CHARGES DE PERSONNEL, IMPOTS... (أعباء المستخدمين، الضرائب...) AUTRES CHARGES ET PRODUITS OPERATIONNELS (الأعباء والمنتوجات والعمليات الأخرى)
12	TABLEAU DES AMORTISSEMENTS ET PERTES DE VALEURS (جدول الاهتلاك وخسائر القيمة) TABLEAU DES IMMOBILISATIONS CREEES OU ACQUISES AU DE L'EXERCICE (جدول التثبيتات المنشأة أو المكتناة خلال السنة المالية)
13	TABLEAU DES IMMOBILISATIONS CEDEES AU COURS DE L'EXERCICE (جدول التثبيتات المباعة خلال السنة المالية) TABLEAU DES PROVISIONS ET PERTES DE VALEURS (جدول المؤونات وخسائر القيمة)
14	RELEVÉ DES PERTES DE VALEURS SUR CREANCES (جدول خسائر القيمة عن الحسابات الدائنة) RELEVÉ DES PERTES DE VALEURS SUR ACTIONS ET PART SOCIALES (جدول خسائر القيمة عن أسهم الشركة وحصصها)

15	TABLEAU DE DETERMMINATION DU RESULTAT FISCAL (جدول تحديد النتيجة الجبائية)
16	TABLEAU D'AFFECTATION DU RESERVES (جدول تخصيص النتائج والاحتياطات) TABLEAU DES PARTICIPATIONS (جدول المساهمات)
17	COMMISSIONS ET COURTAGES; REDEVANCES;..... (العمولات، الوساطة.....) TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE (الرسم على النشاط المهني)
18	التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة المدفوعة خلال السنة
19	التصريح العام

قائمة الاختصارات والرموز

الشرح	شرح الرمز باللغة الأجنبية	ترجمة الرمز باللغة العربية
شركة ذات المسؤولية المحدودة وهي شركة عائلية للأخوين ز.س و ز.خ	SARL S.A.K	شركة أس. أ. ك

مقدمة

تمهيد:

جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من المبادئ والفروض التي تعمل على توفير معلومات في شكل قوائم مالية، حيث ركز على أهمية العرض والإفصاح في القوائم المالية باعتبارها الوسيلة التي تمكن مستخدميها من الحصول على معلومات مالية تساهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.

ويكتسي موضوع العرض والإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وذلك من خلال قيام المؤسسة بإعداد وعرض قوائم مالية ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ونتيجة لهذه الأهمية فالمؤسسات الاقتصادية الجزائية هي مطالبة بإعداد قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مع الالتزام بكافة متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها.

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل تلتزم مؤسسة S.A.K "للتجارة العامة" -إيليزي- بمتطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي؟

وهذه الإشكالية تقودنا إلى الطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1_ هل تلتزم المؤسسة محل الدراسة بتطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؟

2 _ هل تلتزم المؤسسة محل الدراسة بتطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؟

3_ هل تلتزم المؤسسة محل الدراسة بتطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول تدفقات الخزينة والملاحق وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1- تلتزم مؤسسة S.A.K -إيليزي- بتطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

2_ تلتزم مؤسسة S.A.K -إيليزي- بتطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.



3_ تلتزم مؤسسة S.A.K -إيليزي- بتطبيق متطلبات العرض والافصاح في جدول التدفقات الخزينة والملاحق وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في:

- أهمية العرض والإفصاح بحد ذاته بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؛
 - أهمية القوائم المالية التي تعتبر محصلة لنشاط المحاسبي وتساهم في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين، مقرضين، مراجعين خارجيين، محللين اقتصاديين، مصلحة الضرائب؛
 - مساعدة المؤسسات الاقتصادية على مراقبة وتقييم أدائها من خلال التغذية العكسية.
- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:
- معرفة مدى التزام مؤسسة S.A.K للتجارة العامة -إيليزي- بمتطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المال.
 - إعطاء فكرة نظرية وتطبيقية حول الإفصاح في القوائم المالية.
 - إبراز أهمية الإفصاح وفق نظام المحاسبي المالي في القوائم المالية لدى مستخدميها.

مبررات اختيار الدراسة:

تعود دوافع اختيار هذا الموضوع نظرا للاعتبارات التالية:

- طبيعة التخصص الذي ندرسه بإضافة إلى وجود رغبة في الاطلاع على التغيرات الحاصلة في المحاسبة خاصة فيما يتعلق الأمر بالإفصاح في القوائم المالية.
- اعتباره من المواضيع الحديثة بإضافة إلى المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية في هذا المجال ومساعدة الباحثين في الميدان لتحسين هذا العمل مستقبلا.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بمختلف جوانبه تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بوصف متغيرات الدراسة والمتمثلة في النظام المحاسبي المالي وماهية الإفصاح المحاسبي، ومتطلبات العرض والافصاح في القوائم المالية، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال استعمال طرق جمع لبيانات باستخدام دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية ومدى التزامها بمتطلبات العرض والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

-الحدود الموضوعية: تم التركيز في هذه الدراسة على أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والتطرق الى الإفصاح المحاسبي واهم متطلباته مع اسقاط ما تم التوصل إليه في الجانب النظري على دراسة حالة مؤسسة S.A.K للتجارة العامة -إيليزي-.

-الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 20 فيفري إلى غاية 15 أفريل من سنة 2023

-الحدود المكانية: تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة S.A.K في ولاية إيليزي بالاعتماد على دراسة تحليلية لقوائمها المالية.

صعوبات الدراسة:

عند القيام بهذه الدراسة واجهتنا جملة من الصعوبات من بينها

- صعوبة الحصول على القوائم المالية وذلك لعدم موافقة بعض المؤسسات الاقتصادية على استخدام قوائمها لأنها مؤسسات عائلية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

حيث تناولنا في المبحث الأول لهذا الفصل ما هي النظام المحاسبي المالي من خلال القوانين والتشريعات التي تبين المبادئ المحاسبية المتعلقة بتطبيق هذا النظام بالإضافة الى الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي من مفهوم وأهميته ومقوماته الأساسية، كما تطرقنا أيضا إلى متطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

وفي المبحث الثاني تناولنا الدراسات السابقة التي ساعدت على إثراء الموضوع، حيث تم تطرق إلى مجموعة من الدراسات باللغة العربية والأجنبية وأهم أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تضمن هذا الفصل دراسة حاله لمؤسسة أس. أ. ك SARL S.A.K وتم تقسيمه الى مبحثين وتطرقنا في مبحث الاول الى الطريقة والادوات المتبعة في جمع المعلومات الخاصة بالدراسة اما المبحث الثاني فكان يتعلق بالنتائج المتوصل اليها ومناقشتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للافصاح المحاسبي وفقا لنظام
المحاسبي المالي والدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر النظام المحاسبي المالي نظام لتنظيم المعلومة المالية والإفصاح بحيث تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة. كما تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وعليه تفاعلت البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية من أجل عرض والإفصاح عن القوائم المالية بأكمل وجه وفق النظام المحاسبي المالي، لتفصيل أكثر في هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

ان تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يساهم في مواكبة المعايير المحاسبية الدولية ويساهم في تحسين جودة نظام المعلومات باعتبار أن هذه المعلومة ذات مصداقية، تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات سليمة وملائمة. وهذا ما تناوله هذا المبحث من خلال التطرق إلى ماهية النظام المحاسبي وإلى ماهية الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى متطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر تدريجيا من خلال عدة تشريعات، هذه الأخيرة حددت طبيعة ومفهوم النظام المحاسبي المالي أهدافه وأهميته، مبادئه.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي ونطاقه

في هذا الجزء من البحث سنعرض تعريف النظام المحاسبي المالي وأهم خصائصه ونطاقه.

1. تعريف النظام المحاسبي المالي

عرف القانون 11-07 المؤرخ في 25-11-2007 النظام المحاسبي على أنه:¹

" ... نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعته ووضعية خزائنه في نهاية السنة المالية".

ومن الناحية القانونية يعرف النظام المحاسبي المالي على أنه مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون، وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.²

يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي بأنه " يتمثل في مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتحليل العمليات بعد تبويبها، واجراء عمليات القياس عليها، وإنتاج معلومات ذات قيمة لمستخدميها، وهو بذلك يحول البيانات من مادة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007م، ص3.

² عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2009، ص291.

خام إلى معلومات مرورا بمراحل وأوامر تشغيل معينة، مع تقديمه لتقارير التغذية العكسية بهدف تحسين التشغيل وجودة الإنتاج".¹

ومما سبق نستنتج أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتجميع وتبويب المعطيات العددية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة، بهدف معالجتها ثم إخراجها في شكل معلومات مالية مفيدة لكل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ قراراتهم.

ومن خلال التعاريف السابقة للنظام المحاسبي المالي يمكن استخلاص خصائص المحاسبة المالية والتي تتمثل فيما يلي:²

- ✚ هي نظام للمعلومات حيث تركز على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي؛
- ✚ هي معلومات يمكن قياسها بناء على معطيات عددية قابلة للقياس النقدي؛
- ✚ تخزين، تصنيف، تسجيل المعلومة المالية؛
- ✚ إعداد قوائم مالية في نهاية السنة المالية؛
- ✚ قياس الوضعية المالية من خلال الميزانية، والأداء من خلال جدول حسابات النتائج،
- ✚ قياس وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يماثلها.

2. نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي:

ألزم القانون 11/07 حسب المادة رقم 04 المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية:³

- ✓ المؤسسات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- ✓ ال تعاونيات؛
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون لمسمع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- ✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

وحسب المادة رقم 02 يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، وحسب المادة رقم 03 يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها

¹ وليد محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقارير المالي، العبيكان للنشر، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 2014، ص335.

² عاشور كتوش، مرجع سيق ذكره، ص06.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سيق ذكر، ص03.

ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي وأهميته

في هذا الجزء من البحث تطرقنا إلى أهداف النظام المحاسبي المالي وأهميته.

1. أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، وسيساهم في تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها ويساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- تقريب الممارسات المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛²
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- استفادة المؤسسات متعددة الجنسيات بترباط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية واعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط؛

¹ عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات المساهمة الجزائرية -دراسة حالة ولاية بسكرة-، المجلة الجزائرية

للتنمية الاقتصادية، العدد 01، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 88.

² جمال العشيبي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 12.

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها،
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- استفادة المؤسسات متعددة الجنسيات بترباط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- تسجيل كافة العمليات المحاسبية عن الأحداث الاقتصادية والمدعومة بالمستندات، مع مراعات التسلسل الزمني للعمليات سواء كان يدويا أو إلكترونيا؛
- تبويب وتصنيف العمليات المحاسبية، وفهرستها في حسابات مستقلة، تيسيرا لمعالجة البيانات المالية؛
- يعد النظام ليضمن حماية الأصول والموارد من التلاعب والاختلاس والضياع، والتقليل من الأخطاء.¹

2. أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في:²

- توضيح القواعد والمبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب والغش المحاسبي؛
- يستجيب لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية الحالية والمستقبلية؛
- يساهم في تحسين تسير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسهل عملية تدقيق الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يضمن بنسبة كبيرة تطبيق بعض المعايير المحاسبية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛

¹ مي عبد ربه الجرجاوي، مبادئ المحاسبة المالية (1)، جامعة الإسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، فلسطين، 2015، ص25.

² حمزة بن خليفة، دور القوائم المالية في اعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية 2015-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص11-12.

- تقارب النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تحسين تسير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتمد على تكلفة التاريخية.

ثالثا: مبادئ النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة والمتمثلة:¹

- ❖ **استمرارية الاستغلال:** يجرى اعداد القوائم المالية بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل، وعليه يفترض أنه ليس لدى للمنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن أن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، في هذه الحالة المنشأة مجبرة بإفصاح عن ذلك.
- كما يقصد بها إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية لتصفية.²

- ❖ **استقلالية الدورات:** ان تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورات السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.
- ❖ **قاعدة المؤسسة الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالي المؤسسة.
- ❖ **قاعدة الوحدة النقدية:** أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا كان لديها تأثير مالي على صورة العامة.

- ❖ **الدورية:** يقصد التعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها، وتزويد المستخدمين بهذه النتائج بانتظام سواء كان ذلك بإصدار القوائم السنوية أو النصف السنوية أو غيرها، مما يجعل المستخدمين أصحاب الصلة بصورة الأوضاع المالية في المنشأة ونتائج أعمالها وبشكل مستمر بدلا من الانتظار لفترة طويلة لمعرفة ذلك.³

¹ طارق سعيد شوقي، محاسبة المؤسسات، دار عبيد، عمان، سنة 2018، ص335.

² صلاح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار عبد اللطيف، الجزائر، ص16.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص23.

❖ مبدأ الحيطة والحذر: تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي تحول الشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، فينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والنواتج كما يجب ألا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء، ويجب ألا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

بالإضافة إلى:¹

- ❖ مبدأ التكلفة التاريخية: نصت المادة 16 من المرسوم علة تقييد الأصول والخصوم والنواتج والأعباء، وتعرف في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية (قيمتها عند الشراء).
- ❖ مبدأ عدم المقاصة: أي أنه لا يمكن اجراء أي مقاصة بين عنصر إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والنواتج بالتتابع أو على أساس.....
- ❖ مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: تغيير الطرق المحاسبية يعني التعديل في المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحاسبية التي يطبقها المؤسسة، ونصت المادة 15 من المرسوم 156-08 على ضرورة الالتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية.
- ❖ مبدأ تغليب الواقع المالي على الظاهر القانوني: كرست هذه المادة 18 من المرسوم 156-08 هذا المبدأ بقولها تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية، طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي

تسعى المؤسسات الاقتصادية من خلال العمل المحاسبي على اعداد القوائم المالية وذلك بغية الإفصاح المناسب لهذه القوائم المالية التي تلبي احتياجات جميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية، والتي هيا أساس اتخاذ القرارات من طرف المستخدمين لهذه القوائم، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الإفصاح المحاسبي وأهميته، أنواع الإفصاح المحاسبي وأساليبه ومقومات الإفصاح المحاسبي

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي وأهميته

تناول هذا الجزء من الدراسة تعريف الإفصاح المحاسبي وأهميته.

¹ حمزة بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 12-15.

1. تعريف الإفصاح المحاسبي

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي، حيث يمكن ذكر البعض منها كما يلي: "الإفصاح المحاسبي هو الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".¹

كما يمكن تعريفه: "الإفصاح المحاسبي هو عملية اظهار المعلومات المالية سواءا كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية والهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها، من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة".²

وعرفه البعض الآخر الإفصاح المحاسبي على أنه: "تلك المعلومة التي تنشرها الإدارة لتلك الجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة بأعمال المؤسسة، ويشمل الإفصاح المحاسبي أية معلومات تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية".³

ويعرف الإفصاح المحاسبي في تقرير المراجعة هو زيادة تأكيد الصديق المحاسبي ليتضمن معلومات تفي بالاحتياجات المتعددة لمستخدمي القوائم المالية ومواكبة التطورات المستمرة في بيئة الأعمال.⁴

أما المقصود بالعرض والافصاح العام في الفكر المحاسبي هو إعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها المنشأة في إعداد التقارير المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك المعلومات، وذلك بصورة شاملة وعادلة تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم.⁵

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي هو قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي لمستخدميها في الوقت المناسب، مع احتوائها على معلومات دقيقة وتعتبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.

¹ عائشة قسمية، مقدم عبرات، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -دراسة استثنائية لعينة من المؤسسات-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، المجلد 31، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017، ص372.

² فيصل محمد الشواورة، محمد عبد الرحيم الدحيات، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في المؤسسات القابضة الأردنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 30، عدد 03، الأردن، 2008، ص 63.

³ حسين خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولية رقم 30 -دراسة ميدانية-، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد رقم 17، جامعة الامارات العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة، 2003، ص96.

⁴ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020، ص155.

⁵ عادل رزق، إدارة الالتزام المالية العالمية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010، ص94.

2. أهمية الإفصاح المحاسبي

تعتبر التقارير المالية والقوائم المالية من بين أهم المصادر لمختلف المعلومات، وذلك بالنظر إلى أهمية المعلومات التي تحتويها، والتي من خلالها يتم اتخاذ مختلف القرارات، ومن هنا تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي الذي يهدف لضمان شفافية هذه المعلومات الواردة بكل من التقارير المالية بشكل الذي يظهر الوضع الحقيقي للمؤسسة بما يسمح بخدمة مصالح مختلف مستخدمي المعلومات وذلك دون تضليل.

كما يعمل الإفصاح المحاسبي على تحقيق المصادقية في القوائم المالية، والتي تعتبر أحد المبادئ المحاسبية التي تناولتها المعايير المحاسبية الدولية، والتي كانت قد أولت اهتماما بالغاً بموضوع الإفصاح المحاسبي، وهو ما يظهر جليا من خلال المعايير المحاسبية الدولية الخاصة به، بالإضافة إلى وضع قواعد خاصة بالإفصاح المحاسبي في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.¹

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي وأساليبه

يتناول هذا الجزء من الدراسة أنواع الإفصاح المحاسبي وأساليبه.

1. أنواع الإفصاح المحاسبي

ويصنف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي²:

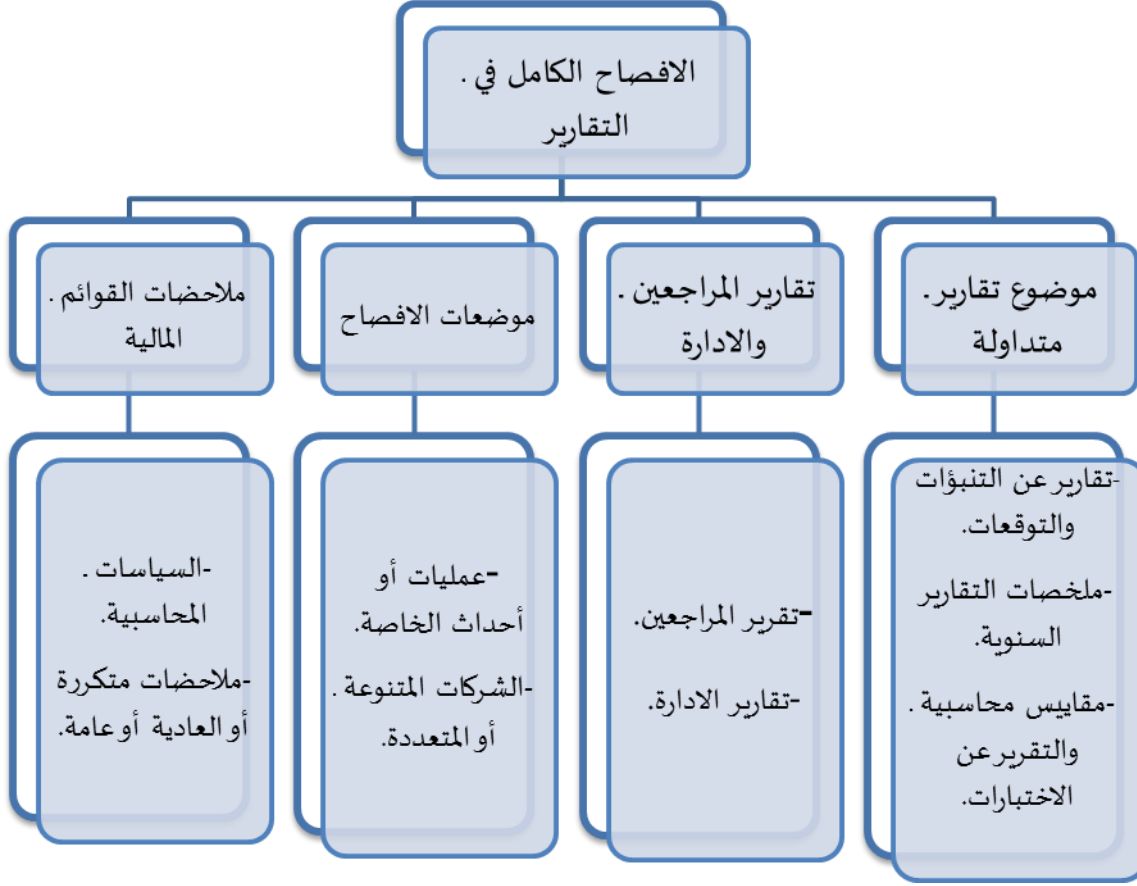
1-1. الإفصاح الكامل: يقصد به شمولية القوائم والتقارير على المعلومات الجوهرية المتعلقة بنشاط المؤسسة وضرورة احتواء هذا الإفصاح على أي معلومة ذات أثر محسوس على مستخدميها، ويعتبر هذا النوع من الإفصاح أول وأهم نوع من أنواع الإفصاح الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، وتنبع أهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية المعلومة المفصح عنها حيث لا يقتصر على الحقائق المفصح عنها في نهاية الفترة المحاسبية فقط، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية وفق ما ينص عليه المعيار المحاسبي IAS10 والتي لها تأثير على مستخدمي المعلومة في اتخاذ قراراتهم، حيث يشترط في هذا الإفصاح أن يكون وقائي للمستخدمين من كافة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات.

يمكن توضيح مفهوم الإفصاح الكامل من الشكل التوضيحي التالي:

¹ عائشة قسيمة، مقدم عبرات، مرجع سبق ذكره، ص374.

² إسماعيل السبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة-دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015-2016، ص 162-164.

الشكل رقم: (1-1): شكل توضيحي لمفهوم الإفصاح الكامل



المصدر: عادل رزق، إدارة الازمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربي، القاهرة، 2010، ص 94.

ومن الشكل التوضيحي المذكور أعلاه يمكن القول ان الإفصاح الكامل هو مشمول القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لإعطاء مستخدم التقارير صورة واضحة عن نتيجة أعمال المؤسسة الاقتصادية ومركزها المالي.

2-1. الإفصاح العادل: يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المفصّل عنها، إذ يتوجب عرض القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصالح الفئات الأخرى، أي يتم الإفصاح المحاسبي عن المعلومة بطريقة لا تنحاز لمستخدم معلومة عن آخر.

وهو الذي يتسم بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة، لمساعدته على اتخاذ القرارات الصحيحة.¹

3-1. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد المعلومات التي تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات دون اللجوء أو البحث عن معلومات أخرى إضافية، أي الحد الأدنى الواجب توفيره من بيانات في القوائم والتقارير

¹ علي سيد إسماعيل، معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2019،

المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير متفق عليه وغير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثير مباشر في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أنه يختلف حسب اختلاف خبرة وتجربة كل مستفيد على حدى.

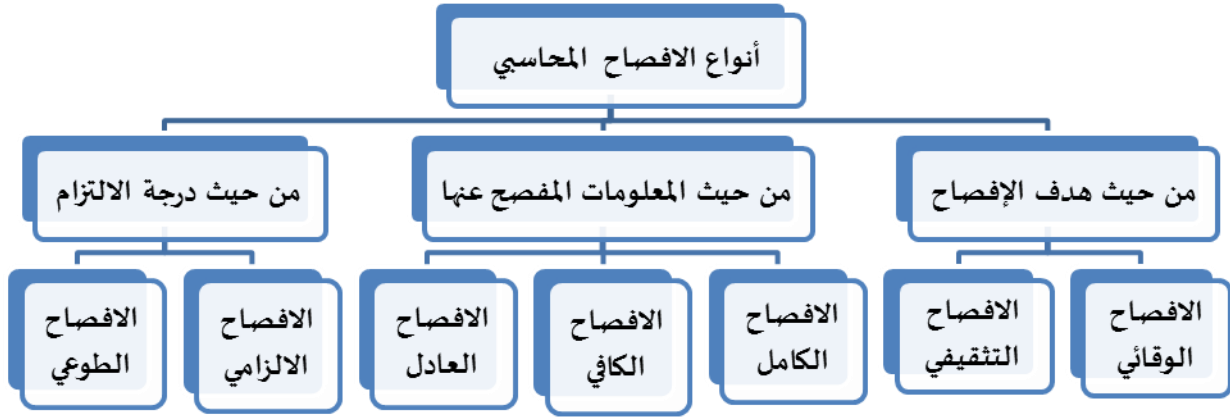
4-1. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح المناسب لاحتياجات الأطراف ذات العلاقة الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

5-1. الإفصاح الوقائي: يتفق مفهوم الإفصاح الوقائي مع ضرورة تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة من طرف مستخدم محدود المعرفة، والابتعاد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، مع مراعاة القدر الكافي عند تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم، والإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأن كليهما يتطلبان الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المطلوبة لجعلها غير مضللة، بالإضافة إلى توضيح أي خطر قد يصيب المستخدم أو المستثمر العادي.

6-1. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): يتمثل في ضرورة الإعلام عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الهامة، ومن أهم هذه المعلومات نجد المعلومات المتعلقة بالتنبؤات المالية، والمعلومات المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي الحالي والمستقبلي المخطط له بالإضافة إلى مصادر التمويل، الأمر الذي ينقص من موضوعية المعلومة المفصح عنها لكونها تعتمد على الأحكام والتفديرات الشخصية. لقد أثر هذا النوع من الإفصاح على زيادة أهمية ملاءمة المعلومة، حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن السياسات الإدارية المتبعة الحالية والمستقبلية الخاصة بتوزيع الأرباح والهيكل التمويلية للمؤسسة.

كما يتضمن الإفصاح بصفة عامة عدة أنواع حسب وجهة نظر الباحثين نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم: (2-1): أنواع الإفصاح المحاسبي



المصدر: طحاح فضيلة، اليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SEMS، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سنة 2021-2022، ص 113.

من خلال الشكل السابق لأنواع الإفصاح المحاسبي يتضح لنا أنه تم تقسيم الإفصاح إلى عدة أنواع بناءً على الهدف من الإفصاح ومن حيث المعلومات المفصح عنها ومن خلال درجة الالتزام بالإفصاح.

2. أساليب الإفصاح المحاسبي

الأساليب والطرق المستخدمة في الإفصاح المحاسبي:¹

تعددت الأساليب الإفصاح المحاسبي، حيث تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ولا تحل محل بعضها، وبالتالي فإنه يتم المفاضلة بين هذه الأساليب حسب طبيعة المعلومة المطلوبة وأهميتها النسبية، وفيما يلي نذكر أكثر هذه الطرق شيوعاً:

1-2. القوائم المالية: إن جزء من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهيل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.²

2-2. الملاحظات الهامشية: حيث يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة.....الخ.

¹ عائشة قسمية، مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص 373-374.

² عبد الله بن سليمان الجريش، تداول الأسهم في سوق المالية -دراسة تاصيلية مقارنة-، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2018، ص 178.

- 3-2. الملاحق: والتي تشتمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض الأصول الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية.
- 4-2. المعلومات الواردة بين قوسين: من أجل زيادة الإفصاح عن تفاصيل أو تعريفات لبعض عناصر القوائم المالية يتم ذلك بملاحظات تحصر بين الأقواس خصوصا عن المعلومات غير الكمية لتوضيح سياسة معينة أو طريقة تقييم.¹
- 5-2. تقرير مجلس الإدارة ومراجع الحسابات: حيث يعتبر خطاب رئيسي مجلس الإدارة والتقرير الصادر عن هذا المجلس من أهم وسائل الإفصاح، خاصة عندما يتم عرض السير العام للمؤسسة وكذلك التنبؤات الخاصة بها، كما يعتبر تقرير مراجع الحسابات الخارجي من ضمن وسائل الإفصاح المتفق عليها، حيث يتم من خلاله إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

ثالثا: المقومات الاساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي على مجموع من المقومات الرئيسية المتمثلة في:

1. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة. لذا فان الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها. وبذلك إعداد التقارير المالية مع أخذ بعين الاعتبار احتياجات الجهات المستخدمة لهذه المعلومات وتتمثل هذه الجهات في الملاك، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية الخ.²
2. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: بتحديد الغرض الذي سوف تستخدم فيها المعلومات المحاسبية للجهة المستفيدة بشكل رئيسي، تعتبر تحديد الأغراض من الجهة المعدة للتقارير المالية ذات أهمية بالغة في تحديد الغرض من تلك المعلومات، فبعض هذه المعلومات المالية تعد لغرض تقديمها للجهة المستفيدة مثل: البنوك، حيث تعتبر هذه المعلومات مفيدة لها وقد تكون غير ملائمة لجهة أخرى.

¹ طلال الحجازي، سالم الزويحي، القياس المحاسبي محدثاته وانعكاساته، الفصل الخامس، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016، ص355.

² محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض الإفصاح، دار وائل لنشر، الطبعة الأولى، عمان،

ولهذا تتطلب خاصية الملائمة وتعتبر صلة وثيقة بين إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى.¹

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات وكذلك الغرض الذي تستخدم فيه، تأتي الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتويات في القوائم المالية والمتمثل في قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات النقدية والملاحق.²

ونجد مفهوم الأهمية النسبية، ومفهوم التكلفة التاريخية، ومفهوم الحيطة والحذر، فإتباع مبدأ التكلفة التاريخية في فترات يسودها التضخم الاقتصادي، يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية عرضة للتساؤل والشك، إضافة إلى أنه قد ينشأ تفاوت ملحوظ واختلاف في تقديرات المحاسبين لدى تطبيقهم لمفهوم الحيطة والحذر، إذ يترتب عنها آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لذا فعدم وجود أساس لتعريف هذه المفاهيم ينجم عنه تفاوت ملحوظ في تطبيقها من قبل المحاسبين، فتترتب عليه آثار متفاوتة على المعلومات (سواء كانت كمية أو غير كمية)، التي يتم الإفصاح عنها، وبالتالي فإنه من الضروري ترجيح خاصية الملائمة على حساب الخواص الأخرى، باعتبارها معيار رئيسي يتمحور حولها مفهوم الإفصاح المحاسبي.

4. تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك أثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وفي هذا الإطار من المهم جدا بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض معلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، وعموما جرى العرف أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات

المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها.³

5. توقيت الإفصاح عن المعلومات: ينبغي عرض البيانات سنويا على أقل تقدير، ويجب الإفصاح عن السبب في حالة كانت الفترة المستخدمة أقصر أو أطول من سنة. وتقضي الاعراف المحاسبية بأنه يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالسنة المالية بعد انتهائها ومن دون تأخير غير مبرر، وقد شدد مجلس

¹ حسين عبد الجليل الغزوي، وليد ماجي الحياي، حوكة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 85.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 342.

³ فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر-دراسة لعينة من المؤسسات البترولية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02، ورقلة، الجزائر، سنة 2016، ص 227-228.

المبادئ المحاسبية APB على اهمية عنصر التوقيت اذ اشار إلى ضرورة اصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في الوقت المناسب اذ ان التأخير في وصولها قد يؤثر على قراره.¹

المطلب الثالث: متطلبات العرض والافصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي إلى تقديم صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال المنتج النهائي الذي يتمثل في مجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية الدورة، حيث يتطلع لهذه القوائم مجموعة واسعة من الأطراف وهم مستخدمو القوائم المالية، الأمر الذي يساعدهم في اتخاذ القرارات، وتناولنا في هذا المطلب متطلبات العرض والافصاح في مختلف القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

أولاً: متطلبات العرض والافصاح في قائمة المركز المالي

في هذا الجزء من البحث تطرقنا إلى مفهوم قائمة المركز المالي ومكوناتها، التمييز بين الأصول والخصوم والعرض وللإفصاح لخاصة بها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

1. مفهومها: هي كشف بالأرصدة التي لاتزال مفتوحة في تاريخ معين بعد اغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين.² وهي قائمة توضح الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، فتظهر ما تمتلكه (موجودات) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات تجاه الغير (مطلوبات)، وكذلك ما يستحق عليها تجاه الملاك أو أصحاب المؤسسة (حق الملكية)، ويطلق عليها مصطلح الميزانية وهي تتخذ شكل كشف له جانبين متوازيين من ناحية، كما يطلق عليها أيضا مصطلح عمومية من ناحية أخرى لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات المؤسسة في تاريخ معين، ويطلق عليها أيضا مصطلح قائمة المركز المالي لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة.³

2. مكونات قائمة المركز المالي: تتمثل مكونات وعناصر قائمة المركز المالي فيما يلي:⁴

✓ الأصول: تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل في إمكانيتها في المساهمة، بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها إلى المؤسسة، ويمكن أن تكون جزء من النشاط التشغيلي للمؤسسة، كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحويل إلى نقدية أو ما يعادلها.

¹ فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، مرجع سبق ذكره، 228.

² طلال الحجاوي، سالم الزويبي، القياس المحاسبي ومحدداته، دار البازوري، عمان، الأردن، 2020، ص22.

³ محمد موفق عبد الحسين، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد السابع، العدد 17، الفصل الأول، جامعة بغداد، العراق، سنة 2012، ص5.

⁴ صالح واضح، صديق حسوس، عطالله بن مسعود، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية-دراسة مقارنة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الأول، الجلفة، الجزائر، افريل 2020، ص23.

✓ **الالتزامات (الخصوم):** إن الخاصية الأساسية للالتزام هي أنه يمثل ديناً حالياً على المؤسسة، والدين يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة، ويكم للالتزامات أن تضع قانون موضع التنفيذ كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي.

✓ **حقوق الملكية:** تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية (الخصوم المتداولة وغير المتداولة) يمكن ملاحظة من خلال هذا التعريف انه لا يمكن اعتبار المؤونات وكذلك الاهتلاكات ضمن عناصر الخصوم.

3. **التمييز بين الأصول المتداولة وغير المتداولة:** يتم تبويب قائمة المركز المالي عادة إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة، وخصوم متداولة وخصوم غير متداولة كما يلي:

✓ **الأصول المتداولة:** هي الأصول النقدية، وشبه نقدية، والأصول المحتفظ بها بغرض التحصيل، البيع الاستهلاك خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أو الأصول المحتفظ بها التي سيتم تداولها خلال 12 شهر الموالية، وباقي الأصول الأخرى لا تعتبر متداولة.¹

يجب على المؤسسة تصنيف الأصول على أنها متداولة عندما:

- يتوقع أن يحقق الأصل أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة؛
- عندما يحتفظ بالأصل بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛
- يتوقع أن يتحقق الأصل نقداً أو أصلاً معادلاً للنقد وفق لمعيار المحاسبي الدولي IAS07؛
- يتوقع أن يتحقق الأصل خلال اثنا عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير.

✓ **الالتزامات المتداولة:** هي التعهدات التي ينتظر تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أو المستحقة خلال 12 شهراً أو تلك التي يتطلب سدادها استخدام الأصول المتداولة، أو تلك التي لا تملك المؤسسة الحق في تأجيل تسديدها إلى ما بعد 12 شهراً، التعهدات الأخرى لا تعتبر متداولة، الالتزامات المستحقة السداد في السنة الموالية لا تدرج ضمن الالتزامات المتداولة عندما يكون من المتوقع تسديد الدين عن طريق إصدار دين أخطر طويل الأجل، أو عندما يسدد الدين من الأصول غير المتداولة.²

يجب على المؤسسة تصنيف الالتزام على أنها متداولة عندما:

- عندما يتوقع تسديد الالتزام أثناء الدورة التشغيلية العادية لها؛
- عندما يحتفظ بالالتزام بشكل أساسي لغرض المتاجرة؛

¹ مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1، عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2007، ص 17.

² مصطفى عقاري، المرجع نفسه، ص 17.

- عندما يستحق الالتزام التسديد خلال اثنا عشر شهرا بعد فترة إعداد التقارير؛
 - ليس لدى المؤسسة الحق في تأجيل التسوية للالتزامات على الأقل اثنا عشر شهرا بعد فترة إعداد التقارير.
- ✓ الأصول غير متداولة: يستخدم المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل في 1997 مصطلح "غير متداول"، على أنه يشمل الأصول المادية والمعنوية والتشغيلية والمالية الطويلة الأجل وهي تشمل الاستثمارات طويلة الأجل مثل المعدات والآلات والعقارات والأصول المتنوعة الأخرى.¹
- ويقصد بها تلك الأصول الموجهة للاستخدام الدائم لاحتياجات المؤسسة، وكذا تلك المحتجزة لغايات استثمارية طويلة الاجل بالإضافة إلى تلك التي لا ترغب المؤسسة أو لا تستطيع تحقيقها خلال 12 شهرا التالية لتاريخ نهاية سنتها المالية.
- ✓ الالتزامات غير متداولة: تتمثل في الالتزامات التي على المؤسسة للغير ولكن لا يتوقع تحصيلها أو تسديدها خلال دورة النشاط العادية وإنما يحل أجلها في فترة لاحقة لتلك الدورة.²
- ومن المعلومات الواجب توفرها في قائمة المركز المالي مثل ما نص عليه النظام المحاسبي المالي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

¹ تيجاني براق، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005-2006، ص 149.

² صالح واضح، حسوس صديق، بن مسعودة عطالله، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الجدول: رقم (1-1): المعلومات الواجب توفرها في قائمة المركز المالي

الأصول	الخصوم (الالتزامات)
-التثبيات المعنوية	-رؤوس الأموال الخاصة
-التثبيات العينية	-الخصوم الغير الجارية التي تتضمن الفائدة
-الاهتلاكات	-الموردون والدائنون الآخرون
-المساهمات	-خصوم ضريبية
-الأصول المالية	-المنتجات المثتبة مسبقا
-المخزونات	-خزينة الأموال السالبة
-الأصول الضريبية	
-الزبائن، المدينين الآخريين الأصول الآخري	
-المماثلة	
-خزينة الأصول الإيجابية	

المصدر: قسمية عائشة، عبيرات مقدم، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -دراسة استبائية لعينة من المؤسسات-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، المجلد 31، الجلفة، 2017، ص375.

من خلال الجدول السابق نجد أنه تم تبويب قائمة المركز المالي في جانبين، الجانب الأيمن الخاص بالأصول والجانب الأيسر خاص بالالتزامات (خصوم) ولتفصيل أكثر في شكل قائمة المركز المالي أنظر الملحق رقم 01 و02.

ثانيا: متطلبات العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج

في هذا الجزء من البحث تطرقنا إلى مفهوم جدول حسابات النتائج ومكوناته.

1. مفهوم جدول حسابات النتائج: قد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج على أنه جدول تلخيصي للأعباء والنواتج التي حققتها المؤسسة خلال الدورة، كما يبرز النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربحا أو خسارة، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج.¹

كما عرف على أنه يقيس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أرباح عبر فترة زمنية معينة (السنة). ويتكون جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) من ثلاثة أجزاء على نحو التالي:

- الإيراد المتحقق خلال الفترة الماضية وتكلفة البضاعة المباعة؛
- التكاليف المختلفة عن الفترة الماضية؛
- الدخل الصافي والربح من العمليات.

ويساعد جدول حسابات النتائج في قياس الربحية لعمليات المؤسسة وتسمح في نفس الوقت بالمقارنة مع الفترات السابقة، فإجراء مقارنة للربح والمبيعات والنفقات خلال فترات مختلفة يمكن للمؤسسة أن الاتجاه لكل عنصر من عناصر العمليات.²

2. مكونات جدول حسابات النتائج

ومن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج نذكر:³

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المتماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر الغير العادية (منتجات وأعباء)؛

¹ ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السادس، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، ص95.

² أحمد يوسف عريقات، توفيق صالح عبد الهادي، وآخرون، المفاهيم الإدارية الأساسية النظرية والتطبيقية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص307.

³ ضيف الله محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص95.

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- كما يمكن للمؤسسة أيضا تقديم حسابات النتائج حسب الوظيفة في الملاحق. (ومعلومات أكثر أنظر الملحق رقم 03).

ثالثا: متطلبات العرض والافصاح في جدول تدفقات الخزينة والملاحق

تطرقنا في هذا الجزء ن البحث إلى متطلبات العرض والافصاح في كل من جدول تدفقات الخزينة والملاحق.

1. متطلبات العرض والافصاح في جدول تدفقات الخزينة

تم عرض في هذا الجزء تعريف جدول تدفقات الخزينة ومحتواه.¹

1.1. تعريف جدول تدفقات الخزينة: حسب المادة رقم (35) من المرسوم التنفيذي 08-156 فان: "جدول سيوله الخزينة يهدف الى تقديم قاعده لمستعملي للكشوفات المالية لتقييم قدره الكيان على توليد سيوله الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة".

2.1. المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول تدفقات الخزينة:

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو اعطاء مستعملي للكشوف المالية اساسا لتقييم مدى قدره المؤسسة على توليد الاموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، فحسب المادة رقم (2.240) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م فان جدول تدفقات الخزينة يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة اثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) كما يلي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية: الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل؛

- التدفقات المالية التي توردها أنشطة الاستثمار: عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويل الاجل؛

- التدفقات الناشئة عن انشطه التمويل: أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الاموال الخاصة او القروض؛

- تدفقات اموال متأتية من فوائد وحصص أسهم: تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من السنة المالية الى سنة مالية اخرى في الأنشطة العملية للاستثمار او التمويل.

ووفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة

التشغيلية (العملية) باستخدام أي من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة كما يلي:¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 19، المؤرخ بتاريخ 25 مارس 2009، ص 26.

✓ الطريقة المباشرة: وهي الطريقة الموصى بها من قبل النظام المحاسبي المالي، حيث شجع هذا الأخير المؤسسات على استخدام الطريقة المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات الخزينة بما يتعلق بعرض الأنشطة التشغيلية، إذ أن الطريقة المباشرة توفر المعلومات التي قد تساعد في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتقديم معلومات تساعد في تقدير تلك التدفقات بصورة أدق وأشمل مما تقدمه الطريقة الغير مباشرة. وبموجب هذه الطريقة يتم الإفصاح عن الفصول الرئيسية من إجمالي المقبوضات النقدية ومن إجمالي المدفوعات النقدية (الزبائن، الموردون، الضرائب...)، ويتم الحصول على هذه الفصول إما من السجلات المحاسبية للمؤسسة أو من قائمة الدخل بعد تعديل المبيعات وكلفة المبيعات (إيرادات الفوائد وما شابهها، ومصاريف الفوائد وما شابهها). ويتم تقريب التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

✓ الطريقة الغير مباشرة: بموجب هذه الطريقة يتم تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان الإفصاح عن:

- آثار المعاملات الحاصلة خلال السنة المالية على أرصدة (الاهتلاكات، المخزون، المدينون والدائنون...):
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة):
- التدفقات النقدية المتأتية عن أنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، مع ضرورة تقديم هذه التدفقات كلا على حِدا.

والتدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار والتمويل، لابد على المؤسسة أن تُقدم عرضا مستقلا ومفصلا بالفصول الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي قامت بها المؤسسة. (أنظر الملحق رقم 04 و 05).

2. متطلبات العرض والإفصاح في الملاحق

في هذا الجزء تم التطرق إلى تعريف الملحق وأهدافه والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحق.

1-2. تعريف الملاحق: حيث عرفته المادة 1.210 "ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكمله للميزانية والحساب النتائج".²

¹ خالد بعاشي، مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في محاسبة مراقبة وتدقيق، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليباس، سيدي بالعباس، الجزائر، 2021/2020، ص 44.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول عام 1430، 25 مارس سنة 2009، ص 22.

تعتبر الملاحق المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، فهي تساهم في تحقيق الأهداف التالية:¹

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية؛
 - الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب حساب النتائج والميزانية وجدول التغير في الأموال الخاصة وقائمة سيولة الخزينة.
- بالإضافة إلى:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد القواعد المالية؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تحدث أن تكون قد حصلت مع تلك المؤسسة أو مسيرتها؛
- المعاملات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفيه.

2-2. المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة الملاحق

يشمل ملحق الكشف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما او كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشف المالية:²

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة واعداد الكشف المالية؛
- مكملات الاعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الاموال الخاصة،
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والفروع او الشركة الام وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات او مسيرها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الاسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام او التي تعني بعض العمليات الخاصة للتحصول على صورته وفيه.
- تكون الملاحظات الملحقه بالكشف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل او باب من ابواب الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الاموال الخاصة يحيل الى الاعلام المناسب له في الملاحظات الملحقه.

¹ نواره محمد، مليكة حفيظ شبايكي، مدى توافق الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار المحاسبة الدولي رقم واحد

IAS1، دراسة تحليلية للقوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، الجلفة، الجزائر، 2016، ص61.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول عام 1430، 25 مارس سنة 2009، ص38.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات العرض والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين اللغتين العربية والأجنبية. وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها. مع تقديم تعييقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية من خال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية:

في هذا الجزء من البحث تطرقنا إلى بعض الدراسات باللغة العربية التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة.

1. دراسة عبد الكريم خيري لسنة 2014/2013، بعنوان: " مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، والتي هدفت إلى واقع قياس وتقييم الأداء المالي في مجمع صيدال في ظل اعتماده للنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى دور قوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي، كما حاولت تسليط الضوء على المنطلقات الفكرية التي استند عليها في طرح النظام المحاسبي المالي.

وتمثلت عينته في مؤسسة مجمع صيدال الرائدة في السوق ذلك باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها أن النظام المحاسبي المالي يساهم في قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة صيدال بشكل أفضل بالإضافة إلى جعل قوائمها المالية أكثر وضوح وأكثر فهم بالنسبة للأطراف الداخلية والخارجية.

2. دراسة أحمد قايد نور الدين، سعدي عبد الحليم لسنة 2015 بعنوان: " مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -دراسة عينة من المؤسسات-"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة لتقييم واقع العمل المحاسبي في ظل تطبيق النظام

المحاسبي المالي من خلال دراستها لبعض المؤسسات ودراسة مدى التزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد قوائمها المالية.

وتمثلت عينتها في مجموعة من آراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات المطلوبة وتحليلها ودراستها، حيث توصلت للنتائج التالية:

- من خلال الدراسة تم التوصل على أن هناك المام من قبل عينة الدراسة بالإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي المطبق، خصوصا فيما يتعلق بمجال قواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عن مختلف السياسات المحاسبية المتعلقة بالممارسات المحاسبية ضمن قوائمها المالية؛
- كما أظهرت الدراسة أن الالتزام بالإفصاح عن هذه السياسات ضمن قوائمها المالية بشكل يضمن لمستخدمي القوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة المطبقة أو بين مختلف المؤسسات سواء كانت مؤسسة وطنية أو شركات لها قيم مسعرة في مدرجة في البورصة.

3. دراسة خلف الله بن يوسف لسنة 2017 بعنوان: " أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، والتي هدفت إلى تبين أثار الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على القوائم خاصة الميزانية، جدول الحسابات النتائج، وتمثلت عينة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتماد على الاستبيان، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن النظام المحاسبي المالي ساهم في إزالة الالتباس على العديد من الممارسات المحاسبية التي كانت غامضة بإضافة إلى كفاءة وفعالية النظام المحاسبي المالي.

وتمثلت عينة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتماد على الاستبيان.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أن النظام المحاسبي المالي ساهم في إزالة الالتباس على العديد من الممارسات المحاسبية التي كانت غامضة بإضافة إلى كفاءة وفعالية النظام المحاسبي المالي.

4. دراسة الأخضر عزي والسعدي عياد سنة 2018، بعنوان: " محاولة تقييم أولي لمدى التزام المؤسسات بمتطلبات العرض والإفصاح في النظام المحاسبي المالي وأثره في تحسين المضمون المعلوماتي للقوائم المالية"، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد السادس، بومرداس، الجزائر، والتي هدفت هذه الدراسة للتعرف على تأثير اعتماد النظام المحاسبي في تطوير المضمون المعلوماتي للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة

حالة مجمع انتاج الحنفيات والصنابير والسكاكين سطيف، واستخدمت دراسة الحالة لجمع البيانات وفق المنهج تحليلي احصائي وكانت أبرز النتائج المتوصل اليها:

- اتضح من الدراسة التطبيقية لمجمع B.C.R أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المجمع زاد من جودة المضمون المعلوماتي في القوائم المالية؛

- لوحظ التزام المجمع بمتطلبات العرض والافصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، وظهر ذلك جليا من خلال طريقة عرض قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي والمتوافقة الى حد كبير مع متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي (IAS1)؛

5. دراسة هجيرة بوزوينة سنة 2019، بعنوان: "واقع القياس والافصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي"، مجلة الإدارة والتنمية المحلية للبحوث والدراسات، العدد 02، البليدة، الجزائر والتي هدفت إلى محاولة التعرف على واقع تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة من جهة وواقع الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي من جهة أخرى في الجزائر حسب النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المالية.

وتمثلت عينتها في مجموعة من الفئات: " الأكاديميين من الأساتذة الجامعيين، خبراء ومحافظ الحسابات، المحاسبين في المؤسسات الخاضعة للتدقيق القانوني، والمحققين الجبائين.

واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي والتحليلي، وكانت أبرز نتائجها:

- أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم بالحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية (الميزانية، جدول النتائج، جدول تدفقات الخزينة....)؛

- ضرورة تحديث النظام المحاسبي المالي وفقا للمستجدات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

- ضرورة تبني القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي في الإيضاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة لان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد مطلبا أساسيا لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية الأجنبية؛

- تعزيز عملية الإفصاح الشامل ومحاولة القضاء على الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري وهي سرية المعلومات، وذلك من خلال تبني استراتيجية واضحة لنشر ثقافة الإفصاح المحاسبي في أوساط المؤسسات الاقتصادية.

6. دراسة مجدوبي شهرزاد، سايج حمزة لسنة 2019، بعنوان: "مدى التزام الشركات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي ووفق المعايير الدولية -تحليل ميزانية شركة الجنوب الغربي للبناء- وحدة البناء البيض"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، البيض، الجزائر، والتي هدفت إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي هاته القوائم، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودتها، والوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وقواعد النظام المالي المحاسبي الجزائري.

واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خال تتبع واستقصاء مادة البحث بالإضافة الى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات والقوائم المالية للتعرف على واقع الإفصاح في المؤسسات الجزائرية.

وتم التوصل للنتائج التالية:

- القوائم المالية عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المتنوعة، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية؛
- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات مالية عن المؤسسة المعدة لها، يمكن أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين والدائنين الآخرين وغيرهم في اتخاذ القرارات،
- رغم التبسيط والتفصيل الذي اعتمدته معايير المحاسبة الدولية في عرض بيانات القوائم المالية إلا أن هذا غير كافٍ للتعامل معها مما يستدعي وجود أساس من الفقه المالي لدى مستخدمي المعلومات المالية.

7. دراسة بن قطيب علي، خطاب دلال لسنة 2019، بعنوان: "أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي-"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الرابع، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسب المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المالي المحاسبي رقم 01 الخاص بإعداد وعرض القوائم المالية، وتبسيط الضوء على ممارسة ما جاء في هذا الخصوص في النظام المحاسبي المالي الجزائري.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، التاريخي، والاستقرائي، وتم التوصل للنتائج التالية:

- تطبيق المعيار الدولي الأول ينتج عن قوائم ذات جودة لاتخاذ القرارات المختلفة من مستخدميها؛
 - تطبيق المؤسسات الجزائرية للمعيار المحاسبي رقم 01 يسمح بمقارنة القوائم المالية لسنوات سابقة ومع قوائم مالية لمؤسسات أخرى؛
 - تطبيق المؤسسات الجزائرية للمعيار المحاسبي رقم 01 يسمح بتحقيق الأهمية النسبية لمختلف الأطراف ذوي العلاقة؛
 - يحقق الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية، زيادة الثقة في التقارير المالية.
8. دراسة لطرش فريد سنة 2019، بعنوان: "دراسة التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد العاشر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- والتي هدفت إلى معرفة إن كان هناك التزام من طرف المؤسسات الجزائرية بما فرضه النظام المحاسبي المالي فيما يخص العرض والإفصاح، أم أن الممارسة المحاسبية تراعي فقط الجوانب الشكلية للقوائم المالية ولا تتقيد بالمحتوى المطلوب وفق النظام المحاسبي المالي.

واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات وفق المنهج الاستقصائي، وكانت أبرز نتائجها كالآتي:

- يمكننا تأكيد أن القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الجزائرية متماثلة حيث تقدم أغلبية المؤسسات الجزائرية قوائم مالية موحدة النموذج مهما كان القطاع، وهذا راجع الى العادات، والمخطط المحاسبي الوطني؛
- لا تلتزم المؤسسات بالجوانب المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية وبالأخص في الملحق، حيث يعتبر مستوى الإفصاح ضعيفا إلى حد كبير ولا توجد مؤسسات تقدم مستوى عالي من المعلومات في الملحق حسب العينة المستجوبة.

9. دراسة واضح صالح، حسوس صديق وبن مسعود عطالله لسنة 2020 بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، والتي هدفت إلى معرفة ماهية الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وتعرف على نقاط التوافق والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص عملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، واستخدمت

المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية المالية في الجانب التطبيقي، وجمع المعلومات بالاعتماد على المنهج الوصفي.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها نجد:

- الإفصاح المحاسبي هو عملية اعلام الغير بالمعلومات المالية والمحاسبية حول المؤسسة؛
 - النظام المحاسبي المالي حدد مجموعة قواعد تتعلق بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة؛
 - النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية.
10. دراسة رضا بوعزيز، كمال بن موسى سنة 2022، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد السابع، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، والتي هدفت إلى التعرف إلى أساسيات حول الإفصاح المحاسبي ومتطلباته وفق النظام المحاسبي المالي، ودور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإفصاح المحاسبي.
- كما استخدمت الأسلوب السردى في وضع المعلومات وتوصلت الى أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يسمح بتوفير معلومات محاسبية:

- تسمح بإعطاء قوائم مالية ذات مصداقية قابلة للمقارنة وملائمة لمختلف مستخدميها؛
- تدعم ثقة أصحاب المصالح بعدالة القوائم المالية ذات كفاءة وتلبي مختلف احتياجاتها؛
- خالية من الأخطاء والتحيز؛
- تعمل على دعم القدرة التنبؤية للتوقعات المستقبلية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

في هذا الجزء من البحث تطرقنا إلى بعض الدراسات باللغة الأجنبية التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة.

1. دراسة Siew Hong Teoh David Hirshleifer سنة 2003 بعنوان:

"Limited Attention, Information Disclosure, and Financial Reporting", Marshall School of Business, USC; National Bureau of Economic Research (NBER).

هدفت هذه دراسة بمعرفة تأثيرات العروض التقديمية المختلفة على أسعار السوق عندما يكون لدى المستثمرين اهتمام محدود وقوة معالجة محدودة. قامت هذه الدراسة بفحص تأثيرات البدائل: مستويات حرية التصرف في الإفصاح المبدئي عن الأرباح، وطرق المحاسبة لتعويض خيارات الموظفين، ودرجات التجميع في إعداد التقارير. حيث توصلت هذه الدراسة إلى:

- أصبح من الأخص طلب تقارير تفصيلية عن عدد من المعاملات، لأنه أفصح عنها في الانترنت؛
- قد يواجه المستثمرون مشكلة في معالجة المعلومات المصنفة.

2. دراسة BOUFELDJA KALLOUM لسنة 2016 بعنوان:

"L'application du systeme comptable financier", Bashaer Economic Journal, Numéro 06, Université de Béchar, Algérie.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية والصعوبات التي تعترضها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي بالنسبة للجانب التطبيقي تم استعمال الاستبيان من خلال إجراء سلسلة من الاستطلاعات مع الشركات ومحترفي المحاسبة.

وتم التوصل للنتائج التالية:

تشير جميع النتائج التي تم الحصول عليها من المؤسسات الذين تم استجوابهم في هذه الدراسة إلى أن الصعوبات الأكثر تعوقاً للتطبيق السليم لأحكام SCF تكمن في الافتقار إلى الأسواق النشطة، والارتباط المحاسبي / الضريبي، وظهور المظهر القانوني على الواقع الاقتصادي.

ولذلك وصلت هذه الدراسة أن أحكام SCF يتم تطبيقها جزئياً من قبل الشركات والمتخصصين في المحاسبة.

3. دراسة Hocine Belkharroubi لسنة 2018 بعنوان:

financière, "L'apport du système comptable financier en matière de qualité de l'information", International Journal of business et Economic Strategy, vol 07, Oron, Algérie.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة في مساهمة اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، من حيث جودة المعلومات المالية، وإجراء مقارنة بين دليل الحسابات الوطني (PCN, 1975) والنظام المحاسبي المالي (SCF, 2007)، من حيث جودة المعلومات المالية المقدمة.

استخدمت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي، كما اعتمدت على المقارنة من أجل التوصل للنتائج التالية:

- توصلت هذه الدراسة إلى أن الابتكارات التي أدخلها نظام المحاسبة المالية تجعل من الممكن تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية؛
- تفضل SCF الواقع الاقتصادي للشركة لإنتاج معلومات مالية تعكس الصورة الصادقة للشركة، على عكس PCN الذي يعطي نفسه لخدمة القواعد الضريبية التي تؤثر على النفقات والدخل المعترف به من قبل الشركة؛

- وفقاً لـ SCF، يتم توحيد الأصول المالية للشركة على أساس سيطرة الشركة على هذه الأصول. من ناحية أخرى، يتم توحيد الأصول المالية وفقاً لـ PCN على أساس ملكية الشركة لهذه الأصول.
4. دراسة Lebbah Abdelhakim سنة 2018 بعنوان:

" La Qualité de l'information financière produite par le système comtable financier", Revue des Economies Financières, Bancaires et de management, Numéro 06, Oran, Algérie.

وهدفنا هذه الدراسة للتحقق من التأثير اعتماد النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات، حيث عرضت المزايا المتوقعة من تطبيق SCF. تم توصل للنتائج التالية:

- توصلت الدراسة أنه من الواضح أن اعتماد المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي لإعداد القوائم المالية لن يكون كافياً لعدم منع تكرار بعض الأخطاء؛
 - إذا تم توحيد المعلومات المحاسبية وتوحيد عمليات يساهم في جمع المعلومات ومعالجتها في تحسين إنتاج المعلومات المحاسبية، والقوائم المالية.
5. دراسة Aymen Haddad لسنة 2019 بعنوان:

"Voluntary disclosure of accounting ratios and firm

-specific characteristics: the case of GCC". Journal of Financial Reporting and Accounting.

تبحث هذه الدراسة في الإفصاح الطوعي عن النسب المحاسبية في التقارير السنوية للشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) ويحدد ما إذا كان هناك ارتباط بين الإفصاح الطوعي والخصائص الخاصة بالشركة وهي الحجم والربحية والرافعة المالية والسيولة وكفاءة.

تم دراسة عينة من 53 شركة تصنيع مدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي وتمت ملاحظة 263 ملاحظة للسنة الثابتة خلال الفترة من 2011 إلى 2015. بيانات إحصاء تم استخدام الانحدار (Poisson) مع نسب معدل الحوادث (IRR) لتحديد العلاقة بين الإفصاحات الطوعية للشركات عن نسب المحاسبة والخصائص الأخرى الخاصة بالشركة.

خلال الفترة قيد الاستعراض توصلت هذه الدراسة الى:

يتم الإفصاح الطوعي عن النسب المحاسبية الواردة في التقارير السنوية للشركات الخليجية منخفضة للغاية. تفصح شركة دول مجلس التعاون الخليجي عن نسبتي محاسبتين على الأكثر في أعمالها السنوية التقارير. تظهر النتائج أيضاً أن نسب الربحية هي الأكثر شيوعاً ذكرت منها.

نستنتج أن نظرية الإشارات كما هو مضمن في المتغيرات المتعلقة بالأداء ليست قوية مدعوم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

6. دراسة Bouadam Mounir لسنة 2020 بعنوان: "

"Le SCF entre conformité aux normes comptables internationales et divulgation de l'information par les entreprises algériennes", Revue d'économie et de développement humain, Volume 11, Numéro 02, M'sila, Algérie.

هدفت هذه الدراسة لتقييم وتشخيص النظام المحاسبي المالي بعد عقد من تنفيذه، كما تطرقت لموضوع الإفصاح عن المعلومات في الشركات الجزائرية وفق لمعايير المحاسبية الدولية.

وتمثلت عينتها في مجموعة من المقابلات التي أجرتها مع مجموعة من الأشخاص، كما استخدمت في الناحية النظرية مجموعة من الكتب والمقالات أعمال تم تنفيذها وغيرها، حيث تم التوصل للنتائج التالية:

- الحاجة إلى تكييف SCF مع خصوصيات السياق الاقتصادي والمالي للجزائر؛
- من أجل التطبيق السليم ل SCF، من الضروري أن يكون هناك اتساق للنظام القانوني ككل، بين الأحكام المحاسبية والمدنية والتجارية والاجتماعية والضريبية؛
- المطالبة بمراجعة الإطار المحاسبي الجزائري بشكل دوري لتحديثه وتكييفه مع تطور معايير المحاسبة الدولية.

7. دراسة Mehar Louiza لسنة 2022 بعنوان:

" L'impact du passage au système comptable et financier SCF sur la qualité de l'information comptable", Revue Cahiers Economiques, volume 13, Numéro 01, Tizi Ouzou, Algérie.

هدفت هذه الدراسة التحقق من تأثير اعتماد النظام المحاسبي المالي الخاص بصندوق النقد الدولي على جودة المعلومات المحاسبية مقدمة من المؤسسات، حيث تم فحص الشروط التي يجب استيفاؤها حتى تتحقق هذه المزايا بالفعل والحدود من هذه المعايير.

توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

• في ظل هذه الظروف، من الواضح أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية / SCF لن يكون كافياً؛

• إذا تم توحيد المعلومات المحاسبية وتوحيد عمليات يساهم جمع المعلومات ومعالجتها في تحسين إنتاج المعلومات المحاسبية؛

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم المميزات في الدراسات السابقة والفجوة الزمنية التي تعالجها دراستنا، والجوانب المستفاد منها من الدراسات السابقة.

أولاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

سنعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-1): أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	دراسة الحالية
هدف الدراسة	تعددت أهداف الدراسات السابقة، بتعدد مواضيعها حيث هدفت: - تقييم واقع العمل المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. - إظهار أثر الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية. - واقع قياس وتقييم الأداء المالي في مجمع صيدال في ظل اعتماده على النظام المحاسبي المالي. - تأثير اعتماد النظام المحاسبي في تطوير المضمون المعلوماتي للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. - مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بما فرضه النظام المحاسبي المالي فيما يخص العرض والإفصاح. - توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي هاته القوائم. - معرفة ماهية الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي	هدف هذه الدراسة لمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظم المحاسبي المالي.

	المالي والمعايير المحاسبية الدولية.	
مجتمع الدراسة	المؤسسات الاقتصادية، الأكاديميين من الأساتذة الجامعيين، محافظي الحسابات، مؤسسة صيدال، مجمع سطيف، شركة الجنوب الغربي للبناء.....الخ.	اقتصرت على دراسة مؤسسة S.A.K للتجارة العامة ولاية ايليزي.
المواضيع المعالجة	ومن المواضيع المعالجة: ■ مدى الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد قوائمها المالية. ■ دور القوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي. ■ التعرف على نقاط التوافق والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. ■ التعرف على تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات.	تحديد مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بتطبيق العرض والافصاح في القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي (قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، الملاحق).
بيئة الدراسة	جرت في العديد من ولايات الوطن: الجزائر، سطيف، البيض، تيزي وزو، وهران، مسيلة، بشار	الجزائر ولاية ايليزي

المنهج المتبع في الدراسة	اختلفت المناهج التي استخدمت في هذه الدراسات: المنهج التحليلي الاحصائي، الوصفي، السردي،	اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، ودراسة حالة بالنسبة للجانب التطبيقي
--------------------------	---	--

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

ثانيا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع معظم الدراسات في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

- تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية أس. أ. ك (S.A.K)؛
 - استخدمت هذه الدراسة منهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بالاعتماد على مجموعة من الكتب والمجلات والمقالات العلمية، أما بالنسبة لجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الدراسة حالة لبعض القوائم المالية لمؤسسة أس. أ. ك (S.A.K)؛
 - اعتمدت هذه الدراسة على المقابلة المحاسب الذي ساهم في اعداد هذه القوائم والقاء نظرة على القوائم المالية محل الدراسة، وذلك من أجل جمع البيانات بدقة أكبر.
- من العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية من جانب القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ومن الجانب الثاني القوائم المالية التي تطرحها المؤسسة أس. أ. ك (S.A.K) للتجارة العامة -إيليزي-.

ثالثا: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

ما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولنا توظيف كثيرا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شامل، ومن جوانب الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة ما يلي:

- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بـ: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي؛
- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة؛

- وظفت هذه الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها؛
- استفادت من دراسة عمار كتوش، دراسة قسمية عائشة، مقدم عيبرات، دراسة موفق عبد الحسين محمد، وغيرها في إثراء الجانب النظري؛
- بالإضافة إلى تجنب الوقوع في بعض الأخطاء الواردة في بعض الدراسات السابقة.

خلاصة:

إن الهدف الأساسي من النظام المحاسبي المالي هو تنظيم وتقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وقياس كفاءتها، وعن التغير في الوضعية المالية، لذلك جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من المتطلبات الواجب توفرها في القوائم المالية عند عرضها والإفصاح عنها وفق هذه المتطلبات لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة حيث تساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق للجانب النظري لهذه الدراسة لابد من اسقاطها على الواقع للتأكد من مدى التزام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للمتطلبات العرض والافصاح وفقا لما نص عليه النظام المحاسب المالي، وذلك من خلال دراسة ميدانية لأحد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتواجدة في ولاية ايليزي (مؤسسة S.A.K للتجارة العامة) بالاعتماد على دراسة قوائمها المالية ومقارنتها لمتطلبات العرض والافصاح وفق النظام المحاسب المالي.

تم معالجة هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

المبحث الثاني: دراسة النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

للتعرف أكثر على مدى تطبيق متطلبات العرض والافصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي لدى مؤسسة S.A.K للتجارة العامة، تم التطرق في هذا المبحث إلى المنهجية المتبعة في اجراء دراسة حالة وذلك من خلال وصف الطريقة والأدوات المتبعة في جمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، بالإضافة إلى حدود والمنهج المتبع في هذه الدراسة.

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات والمعلومات

من أجل جمع المعلومات الخاصة بهذه الدراسة تم الاعتماد على الأدوات التالية:

أولاً: المقابلة: التي هي عبارة عن محادثة بين الباحث والأشخاص المرتبطين بالدراسة بالغرض الحصول على معطيات تتعلق بموضوع الدراسة.¹

وقد تكون هذه المقابلة: مقابلة شخصية وجهها لوجه، مقابلة هاتفية، المقابلة الحاسوبية بالاستخدام الشبكات المعلوماتية أو المقابلة المتلفزة عبر أجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية.

ثانياً: الملاحظة: هي مراقبة وتسجيل معلومات سلوك الظاهرة المدروسة، وتستخدم في حالة استحالة الحصول على المعلومات عن طريق الاستبانة أو المقابلة، وتعد الملاحظة من أقدم وسائل جمع المعلومات حول ظاهرة معينة، وتستخدم خصوصاً في الظواهر الطبيعية، وهي عبارة عن مراقبة ومتابعة سلوك الظاهرة المدروسة والظروف المحيطة بها لمدة زمنية معينة بالاستخدام وسائل متعددة.

المطلب الثاني: حدود الدراسة والمنهج العلمي المتبع

تطرقنا في هذا الجزء من البحث إلى حدود الدراسة والمنهج الذي تم إتباعه والصعوبات التي واجهت هذه الدراسة.

أولاً: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

-الحدود الموضوعية: والذي تم التركيز على أهم المعلومات التي تخص الإفصاح في القوائم المتحصل عليها من قبل مؤسسة S.A.K للتجارة العامة، والقيام بتحليل قوائمها المالية لسنة 2020/ 2021.

¹ إبراهيم البختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية -وفق طريقة IMRAD، الطبعة الرابعة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص16.

-الحدود الزمنية: تم تمت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 15 مارس 2023 إلى غاية 15 أبريل 2023 في مؤسسة S.A.K للتجارة العامة من خلال الحصول على القوائم المالية وتحليلها.

-الحدود المكانية: تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة S.A.K للتجارة العامة في ولاية ايليزي باعتماد على دراسة تحليلية لها.

ثانيا: المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بمختلف جوانبه تم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال استعمال طرق جمع البيانات باستخدام دراسة حالة لمؤسسة S.A.K للتجارة العامة ومدى التزامها بمتطلبات العرض والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي.

ثالثا: صعوبات الدراسة:

عند القيام بهذه الدراسة وجهتنا جملة من الصعوبات من بينها:

- صعوبة الحصول على القوائم المالية وذلك لعدم موافقة بعض المؤسسات الاقتصادية على استخدام قوائمها لأنها مؤسسات عائلية;
- صعوبة انجاز هذه الدراسة وذلك لضيق الوقت وهذا راجع للعمل الذي نزاوله.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد تطرقنا في المبحث السابق إلى أساليب المستعملة في جمع المعلومات والمنهج المتبع، تم التطرق في هذا المبحث إلى عينة الدراسة والنتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة تطرقنا إلى تعريف العينة المدروسة ونشاطها.

1- تعريف المؤسسة: شركة أ س ك هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تم إنشائها بتاريخ 2006/04/10 بموجب قرار 2006/04/17 بمقرها الرئيسي الكائن في ولاية ورقلة، حيث قدر رأسمال 100.000,00 مائة ألف دينار جزائري.

ومقسم إلى 100 حصة اجتماعية بقيمة إسمية متساوية ذات 1000 دينار جزائري لكل وحدة، كما سددت قيمتها كاملة ووزعت على الشركاء بالتساوي.

2- نشاط المؤسسة: يتمثل نشاط المؤسسة فيما يلي:

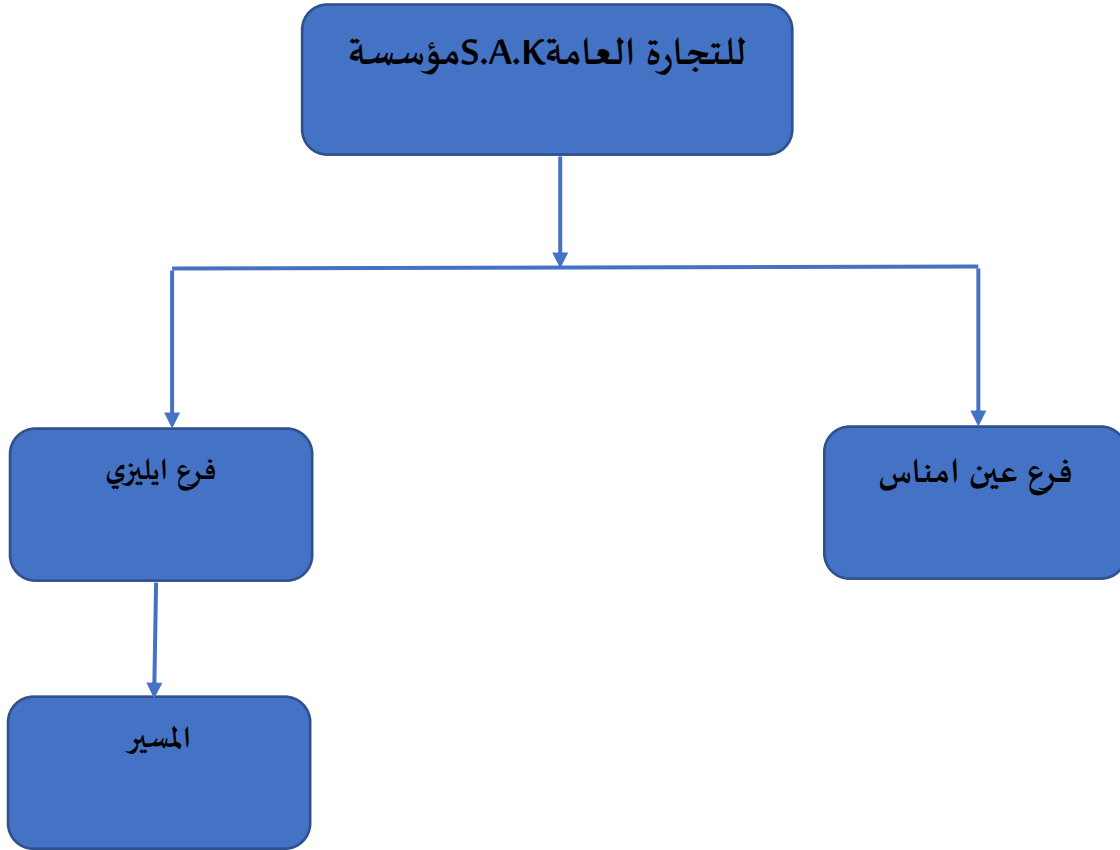
النشاط الرئيسي: تجارة قطع غيار السيارات والشاحنات وجميع لواحقها واليات وعجلات وبطاريات وملحقاتها.

النشاط الثانوي: بيع مواد البناء- بيع مواد الكهربائية والكهرو منزلية ولإلكترونيك- بيع ادوات مكتبية والإعلام الآلي- بيع السيارات والدراجات- بيع المواد الغذائية العامة والبسكويت وحلويات بيع الأثاث المنزلي- بيع التمور والفواكه المجففة- بيع مستحضرات التجميل - تجهيزات ومعدات المرتبطة بميدان المحروقات- تجاره المواد والمعدات المرتبطة بميدان الكهرباء والكهرو منزلي- ايواء -اطعام -مقاهي ومحلات بيع المشروبات - تمثيل اي وكاله تجارية دولية- فنادق للسياسة- كراء السيارات مع سائق بدون سائق -.....وغيرها.

وللمؤسسة فروع منها الفرع المتواجد في ولاية ايليزي في حي الحذب الشرقي وفرع آخر في بلدية ان مناس.

3- الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم (2 - 1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة S.A.K للتجارة العامة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات متحصل عليهما من طرف مؤسسة S.A.K

المؤسسة محل الدراسة تتكون من فرعين أساسيين، بالنسبة لفرع ولاية ايليزي يتم ادارته من طرف مسير وهو أحد الشركاء في المؤسسة، ويتم اعداد قوائمها المالية لدى محاسب خاص.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

وهنا تناولنا عرض للنتائج المتوصل إليها بعد القيام بهذه الدراسة.

أولاً: اختبار مدى الالتزام بمتطلبات العرض والافصاح في قائمة المركز المالي:

لاختبار مدى التزام مؤسسة S.A.K بمتطلبات العرض والافصاح في قائمة المركز المالي، نستعرض قائمة المركز

المالي الخاصة بالمؤسسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): قائمة المركز المالي الخاصة بمؤسسة SARL S.A.K

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise:

SARL S.A.K Trading Services

CITE E1

ILLIZI

Activité:

Prestation de Services et Vente

Adresse:

ILLIZI ILLIZI

Exercice clos le

31/12/21

3261822

BILAN (ACTIF)

ACTIF	Montants Bruts	2021		2020
		Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiements				
Autres immobilisations corporelles	250 000	2 083	247 916	
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	8 546 235		8 546 235	13 110 343
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	8 796 235	2 083	8 794 152	13 110 343
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				330 800
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 035 998		5 036 998	8 267 909
Autres débiteurs	60 541 832		60 541 832	52 556 712
Impôts et assimilés	1 703 348		1 703 348	1 703 348
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	24 347 934		24 347 934	33 865 974
TOTAL ACTIF COURANT	91 630 113		91 630 113	96 726 744
TOTAL GENERAL ACTIF	100 426 349	2 083	100 424 266	109 837 088

IMPRIMER DESTINÉE À L'ADMINISTRATION

Designation de l'entreprise: SARL S.A.K Trading Services

CITE EL HADJER ILLIZI

Activité: Prestation de Services et Vente

Adresse: ILLIZI ILLIZI

Exercice clos le

31/12/21

BILAN (PASSIF)

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	7 100 000	7 100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	48 963 163	29 342 759
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 853 994	5 661 065
Autres capitaux propres - Report à nouveau		11 959 308
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	59 917 157	54 063 163
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	35 616 356	47 928 304
Impôts	1 715 580	1 919 839
Autres dettes	3 164 415	5 927 780
Trésorerie passif	10 755	
TOTAL III	40 507 106	55 773 925
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	100 424 266	109 837 088

(T) À utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

(1) À utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

المصدر: مصلحة الميزانية لمؤسسة S.A.K

التحليل:

قامت المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات التي تسمح بتحديد هويتها وذلك بالإفصاح عن مقر المؤسسة، أسم المؤسسة، ورقم السجل التجاري، ونشاط المؤسسة، الولاية وهذا ما نصت عليه المادة 3.210 " يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشف المالية، ويتم تبين المعلومات الآتية بطريقة دقيقة. (تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل، التجاري،....)".

نلاحظ من الشكل رقم (2-2) أن الأول يمثل جانب الأصول في قائمة المركز المالي والشكل الثاني يمثل جانب الخصوم. وهذا يدل على أن المؤسسة طبقت النموذج المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي وهذا ما جاء في الفصل الثاني الخاص بالميزانية في الجريدة الرسمية العدد 19 الصادر في 25 مارس 2009 حسب المادة 1.220 " تصف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم...".

1. جانب الأصول: والمتمثلة في أصول غير جارية وأصول جارية، حيث نلاحظ أن المؤسسة صرحت عن بعض العناصر ولم تصرح بغيرها، وهي كالتالي:

➤ الأصول غير جارية: التي تحتوي على:

- فارق الاقتناء: أي الاسم التجاري او شهرة المحل قيمتها صفر
- التثبيات المعنوية: لم تذكر قيمتها مثل برامج الاعلام الالي ورخص الاستغلال.....الخ
- التثبيات العينية: مثل الأراضي، المباني...الخ التي لم تصرح بها وذلك لعدم وجودها لدى المؤسسة، كما نلاحظ وجود قيمة تتمثل في تثبيات عينية أخرى مع تصريح بقيمة اهتلاكها.
- التثبيات المالية: مثل مساهمات، سندات وضرائب مؤجلة على الأصل تم ذكرها في عناصر الأصول لكن قيمتها صفر، بالإضافة الى وجود قيمة قروض واصول مالية اخرى غير جارية صرحت بها مؤسسة.

➤ الأصول الجارية: التي تضم كل من:

- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ: التي قيمتها صفر مقارنة بالسنة التي سبقتها.
- حسابات دائنة أخرى: تم ذكرها الا ان قيمتها صفر.
- الزبائن: من خلال ما تم عرضه نلاحظ انخفاض في قيمة الزبائن لسنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية.
- المدينون الآخرون: كذلك هناك ارتفاع في قيمة المدينون الآخرون لسنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية، نجد ان المؤسسة لم تطبق مبدأ الحيطة والحذر وذلك لعدم تخصيص مؤونات للخسائر المحتملة مثل الزبائن المشكوك فيهم.

- الضرائب ومشابهها: نلاحظ ان المؤسسة صرحت بقيمة الضرائب في جانب الأصول.

- حسابات دائنة أخرى: تم ذكرها في جانب الأصول الا ان قيمتها صفر.

-الموجودات ومشابهها: والمتمثلة في الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية التي قيمتها صفر، اما بالنسبة للخزينة نجد ان المؤسسة صرحت بقيمتها الا ان هناك انخفاض في قيمتها مقارنة بالسنة الماضية.

❖ من خلال ما تم عرضه نجد ان المؤسسة طبقت ما نص عليه النظام المحاسبي المالي وفق ما جاء به قانون 11_07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

2. جانب الخصوم: والذي يضم كل من رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية.

➤ رؤوس الأموال الخاصة: تتمثل في

-راس المال تم إصداره: تم التصريح بقيمته من قبل المؤسسة كما ان قيمته في السنة الحالية نفس قيمته في السنة الماضية.

- رأس مال مستعان به: تم ذكره من قبل المؤسسة إلا أن قيمتها صفر وهذا يعود إلى عدم إصدار الأسهم أو طرح سندات لاكتتاب الجمهور.

- علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1): التصريح بقيمة الاحتياطات من قبل المؤسسة كذلك وجود ارتفاع في قيمة الاحتياطات في السنة الحالية مقارنة بالسنة الماضية، فهي عبارة على نسبة أرباح الدورة التي لم تقسم والمتروكة تحت تصرف المؤسسة كاحتياطات.

- فوارق إعادة التقييم: قيمتها صفر إما أن المؤسسة لا تسجل فارق ارتفاع أو انخفاض قيمة الأصل أو أنها لا تصرح بقيمة الحقيقية لفوارق إعادة التقييم.

- فارق المعادلة (1): كذلك قيمتها صفر لا تأخذ بعين الاعتبار الفارق بين القيمة الحقيقية للأصل وقيمتها الدفترية.

- نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع)(1): نتيجة صفر هذا يعود إلى انعدام وجود مجمع تترأسه المؤسسة.

- رؤوس أموال خاص أخرى/ترحيل من جديد ليس هناك رؤوس أموال خاصة أخرى.

- حصة الشركة المدمجة (1): قيمة صفر أي أن المؤسسة لم تقم بدمج شركة أخرى.

- حصة ذوي الأقلية (1): منعدمة يعود الى تساوي الحصص بين الشركاء.

➤ الخصوم الغير الجارية: وهي ديون طويلة الأجل تفوق السنة لدى المؤسسة قيمتها صفر في جانب الخصوم والتي تتمثل في:

- قروض وديون مالية: موجودة ضمن خصوم غير جارية إلا أن قيمتها صفر أي أن المؤسسة لم تقم بعملية الاقتراض من قبل المؤسسات المالية والتي تكون ديونها طويلة الأجل.

- ضرائب (مؤجلة ومرصود لها): قيمتها معدومة أي أن المؤسسة ليس لها ديون لدى مصلحة الضرائب وهذا دليل على أن المؤسسة ملتزمة بدفع ضرائب في الوقت المناسب.

- ديون أخرى غير جارية: معدومة أي انه لا وجود للقروض طويلة الأجل.

- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا: قيمتها صفر.

➤ **الخصوم الجارية:** وهي كل الالتزامات التي لا تتجاوز سنة من تاريخ تسديدها وتشمل كل من:

- موردون وحسابات ملحقية: نلاحظ انخفاض في قيمة موردون مقارنة بالسنة الماضية كذلك هذا يدل على أن المؤسسة تشتري على الحساب.

-الضرائب: قيمة الضرائب منخفضة مقارنة بالسنة الماضية أي تسديد جزء منها.

- ديون أخرى: تستخدم المؤسسة قروض قصيرة الأجل وذلك لتوفير السيولة وتعمل على تسديدها في الوقت المناسب وهذا ما تم اثباته من خلال انخفاض قيمتها لسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

- خزينة سلبية: وهذا عائد إلى أن مجموع الأصول أكبر من مجموع الخصوم وتسجل النتيجة في جانب الخصوم لإحداث التوازن.

❖ نلاحظ من خلال ما تم عرضه في جانب الخصوم المؤسسة التزمت بعرض جميع العناصر وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي المتضمن في قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

❖ نلاحظ أن جانب الأصول يساوي جانب الخصوم وهذا تطبيقا لمبدأ التوازن وهذا ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

كما نلاحظ من خلال الشككين أن جانب الأصول والخصوم يحتويان على خانتين للمبالغ، الأولى تمثل السنة الحالية (2021)، والثانية السنة السابقة (2020)، وهذا ما يسمح بالمقارنة بين السنتين وهذا وفق ما جاء في المارة رقم 5.210 في الجريدة الرسمية " توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.....".

وقدمت المؤسسة محل الدراسة قائمة المركز المالي بالعملية الوطنية (الدينار الجزائري)، وهذا ما نصت عليه المادة 4.210 التي تنص على "تقدم الكشوف المالية إجباريا بالعملية الوطنية. ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية ألف وحدة".

نلاحظ أن مؤسسة S.A.K لم تدرج في قائمة المركز المالي الخانة الثالثة والخاصة بالملاحظات والتي تدرج فيها الملاحظات التي تخص التغيير في بعض السياسات المحاسبية وبعض بنود قائمة المركز المالي، وهذا ما لا يتطابق مع ما نص عليه النموذج النظام المحاسبي المالي، كما لم تفصح عن الأصول الغير ملموسة والمتمثلة في شهرة المحل. (أنظر إلى الملحقين رقم 6 و7).

ثانيا: اختبار مدى الالتزام بمتطلبات العرض والافصاح في جدول حسابات النتائج

لاختبار مدى التزام مؤسسة S.A.K بمتطلبات العرض والافصاح في جدول حسابات النتائج، نستعرض جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): جدول حسابات النتائج الخاص بمؤسسة SARL S.A.K

FORMULE DESTINEE A L'ADMINISTRATION				
Dénomination de l'entreprise: SARL S.A.K Trading Services				
CITE EL HILALI ILLIZI				
Activité: Prestation de Services et Vente				
Adresse: ILLIZI ILLIZI				
Exercice du		01/01/21	au	31/12/21
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		29 770 289		29 514 011
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services	74 366 356		72 627 700
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Primes, remises, ristournes accordés				
Charges d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		104 136 645		101 641 711
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
Produit de l'exercice		104 136 645		101 641 711
Ventes de marchandises vendues	27 962 497		27 518 420	
Travaux premiers	7 245 689		731 908	
Charges d'approvisionnement				
Charges des stocks				
Charges d'études et de prestations de services				
Charges consommations				
Charges; remises, ristournes obtenus sur achats				891
Charges	Sous-traitance générale			
	Locations	19 645 000		14 600 244
	Entretien, réparations et maintenance			
Charges	Primes d'assurances	233 551		12 602
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			
	Publicité			
Charges	Déplacements, missions et réceptions	7 824 645		5 620 786
		235 827		326 614
Charges services				
Charges; remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
Charges consommations de l'exercice	63 147 191			49 209 084
Charges ajoutée d'exploitation (I-II)		40 989 453		52 432 626

... la suite sur la page suivante

FORME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise: SARL S.A.K Trading Services
CITE EL ... ILLIZI
Prestation de Services et Vente
ILLIZI ILLIZI

Exercice du 01/01/21 au 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT ...

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Salaires de personnel	32 090 362		43 435 442	
Impôts et taxes et versements assimilés	2 166 278		2 199 223	
Produit brut d'exploitation		6 730 812		6 806 960
Produits opérationnels			300 000	
Charges opérationnelles				
Charges aux amortissements	2 083			
Autres				
Charges de valeur				
Charges sur pertes de valeur et provisions				
Resultat opérationnel		6 728 729		6 506 960
Charges financières				
Charges financières				
Resultat financier		6 728 729		6 506 960
Resultat ordinaire (V+VI)		6 728 729		6 506 960
Produits extraordinaires (produits) (*)				
Charges extraordinaires (charges) (*)				
Resultat extraordinaire				
Charges exigibles sur résultats	874 735		845 905	
Différences (variations) sur résultats ordinaire				
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 853 994		5 661 055

... tailler sur état annexe à joindre

المصدر: مصلحة الميزانية لمؤسسة S.A.K

التحليل:

إن هذا الجدول عبارة عن كشف يلخص الأعباء والإيرادات المنجزة خلال الدورة المالية من قبل المؤسسة، دون الأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل وتاريخ السحب كما يتميز بتحديد النتيجة الصافية لسنة المالية إذا كانت خسارة أو ربح.

من خلال ما تم عرضه في الجدول نلاحظ أن:

➤ إنتاج السنة المالية: تتمثل في

- رقم الأعمال الذي هو عبارة على المبيعات من البضائع المتأتية من نشاط المؤسسة الرئيسي بإضافة إلى رقم أعمال المتأتي من نشاطها المتنوع منها تقديم خدمات باعتبارها مؤسسة تجارية نلاحظ أن المؤسسة أفصحت عنه، كما أفصحت عن قيمة الخدمات المقدمة من طرفها.

- الإنتاج المخزن: أي التغير في المخزون السلعي بما أن قيمته معدومة أي أنها لا تحوز على مخزون.

- إعانات الاستغلال: لا وجود لقيمة الإعانات المحصلة من طرف الغير.

ومنه مجموع هذه العناصر تمثل إنتاج السنة المالية للمؤسسة.

➤ استهلاك السنة المالية: تشمل كل من

- المشتريات: وتضم كل من مشتريات البضائع المباعة التي تمول بها النشاط الرئيسي والتي صرحت المؤسسة بقيمتها.

- مشتريات المواد الأولية: وهي المواد التي تساهم في تمويل نشاط الرئيسي لمؤسسة، نلاحظ أنه يوجد ارتفاع محسوس في مبلغه مقارنة بالسنة الماضية، كما تم ذكر كل من التموينات الأخرى، تغيرات المخزونات، مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة وقيمة التخفيضات، التنزيلات والحسومات المتحصل عليها من المشتريات كلها مذكورة في جدول حسابات النتائج إلا أن قيمتها صفر.

- الخدمات الخارجية: يسجل فيها كل من قيمة الإيجارات، الصيانة والتوصيليات والرعاية، أقساط التأمينات، العاملون الخارجين عن المؤسسة، أجور الوسطاء والأتعاب، الإشهار، التنقلات والمهمات والاستقبالات كلها تعد مصاريف إلا أن المؤسسة تحملت المصاريف المتمثلة في الإيجار، أقساط التأمين ومصاريف التنقل والمهمات والاستقبالات، بالإضافة إلى تحملها مصاريف أخرى.

ومجموع هذه المصاريف تمثل استهلاك السنة المالية للمؤسسة.

➤ القيمة المضافة للاستغلال: أي القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي فهي

تسمح لها بقياس وزنها الاقتصادي وهي الفارق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية للمؤسسة.

- أعباء المستخدمين: تم عرض قيمتها المتعلقة بالأجور والاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور والمكافآت.... الخ.

- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة: أي قيمة الضرائب المدفوعة لدولة أو الجماعات المحلية وقد تم الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج.

➤ **إجمالي فائض الاستغلال:** يمثل الثروة المالية المحققة عن طريق نشاطها الرئيسي فهو يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض كما يساهم في اتخاذ القرارات الخاصة بتغير النشاط، يتم احتسابه من خلال طرح الأعباء المستخدمين وطرح الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة من القيمة المضافة للاستغلال.

➤ **النتيجة التشغيلية:** تعبر عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة حيث تتضمن العناصر التالية: المنتجات التشغيلية الأخرى، الأعباء التشغيلية الأخرى، مخصصات الاهتلاكات، المؤنونات، خسائر القيمة واسترجاع خسائر القيمة والمؤنونات قيمهم صفرية ماعدا قيمة مخصصات الاهتلاك. وعليه النتيجة التشغيلية تكون من خلال طرح قيمة مخصصات الامتلاك من إجمالي فائض الاستغلال.

➤ **النتيجة المالية:** هي النتيجة التي تم تحقيقها من العمليات المالية التي تم القيام بها، بما أن الإيرادات المالية قيمتها صفر، الأعباء المالية قيمتها صفر فان النتيجة المالية تساوي صفر لان حسابها يتم عن طريق الفرق بين الإيرادات والأعباء المالية.

➤ **النتيجة العادية:** تمثل مجموع النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية.

➤ **النتيجة الغير العادية:** أي أعباء استثنائية مثل نزاع حول الملكية، كوارث طبيعية وهي الفرق بين عناصر غير عادية (منتجات) وعناصر غير عادية (أعباء) كلاهما قيمتهم صفر.

➤ **النتيجة الصافية قبل طرح الضرائب:** تتم عن طريق جمع النتيجة العادية والنتيجة الغير العادية.

➤ **النتيجة الصافية لسنة المالية:** الفرق بين النتيجة الصافية قبل الضرائب والضرائب الواجب دفعها عن النتائج بالإضافة إلى طرح الضرائب المؤجلة عن النتائج.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) الذي يمثل جدول حسابات النتائج انه يحتوي على خانتين، الأولى تخص السنة الحالية (2021) والثانية تخص السنة السابقة (2020)، وذلك يمكن من مقارنة النتائج بين السنتين، وللوصول للنتيجة الصافية في نهاية السنة حدد كل من المبالغ المدينة والدائنة وذلك لتسهيل قراءتها من قبل المستخدم للقائمة حسابات النتائج.

كما حافظ على الترتيب عناصر جدول حسابات النتائج كما هو منصوص عليه في النظام المحاسبي المالي.

بعد التحليل للجدول حسابات النتائج مؤسسة S.A.K للتجارة العامة نجد أنها تطبق إلى حد كبير لما جاء به النظام المحاسبي المالي للقوانين المنصوص عليه في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007. (أنظر إلى الملحقين رقم 8 و9).

ثالثا: اختبار مدى الالتزام بمتطلبات العرض والافصاح في جدول تدفقات الخزينة والملاحق:

1- اختبار مدى الالتزام بمتطلبات العرض والافصاح في جدول تدفقات الخزينة:

المؤسسة لم تقم بعرض والافصاح عن جدول تدفقات الخزينة بالرغم من دخول وخروج الأموال وهذا يتنافى على ما نص عليه النظام المحاسبي المالي وفقا للمادة 3.240 التي " تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة الغير المباشرة".

2- اختبار مدى الالتزام بمتطلبات العرض والافصاح في الملاحق:

قامت المؤسسة بالعرض والافصاح عن هذه المعلومات والمتمثلة في:

- جدول حركة المخزون: نلاحظ ان المؤسسة صرحت بقيمة المبالغ في السنة الحالية.
- حركة تغيرات الإنتاج المخزن: بما أن المؤسسة محل الدراسة غير منتجة وهذا ما يفسر عدم وجود مبالغ في هذا الملحق.
- أعباء المستخدمين والمتمثلة في الأجور، الضرائب، الخدمات الاجتماعية الاخرى، مع الإفصاح عن القائمة التفصيلية.
- جدول الأعباء والمنتوجات العملية الأخرى: نلاحظ أن المؤسسة عرضت الجدول إلا أنه لم يحمل أي مبالغ.
- جدول الاهتلاكات وخسائر القيمة: المؤسسة صرحت بقيمة اهتلاك تثبيات العينية للسنة الحالية.
- جدول التثبيات المنشأة أو المقتناة خلال السنة المالية: تم ادراج قيمة تثبيات عينية، اقتنتها المؤسسة هذا العام.
- جدول التثبيات المباعة (فوائد أو نواقص القيمة) خلال السنة المالية وجدول المؤونات وخسائر القيمة، جدول خسائر القيمة عن الحسابات الدائنة، جدول خسائر القيمة عن أسهم الشركات وحصصها، صرحت عنهم المؤسسة محل الدراسة وقيمهم صفرية.
- جدول تحديد النتيجة الجبائية:
- النتيجة الصافية للسنة المالية: ربح وهذا ما صرحت عنه المؤسسة.

-الاستردادات: وتمثلت في أعباء العقارات غير مخصصة مباشرة للاستغلال، حصص الهدايا الاشهارية غير قابلة للخصم، حصص الاشهار المالي والرعاية الخاصة غير قابلة للخصم، مصاريف الاستقبال غير قابلة للخصم، الاشتراكات والهبات غير قابلة للخصم، الضرائب والرسوم غير قابلة للخصم، مؤونات غير قابلة للخصم، الاهتلاكات غير قابلة للخصم، مصاريف البحث والتطوير غير قابلة للخصم، الاهتلاكات....، قيمهم صفرية ما عدى قيمة الضرائب على أرباح الشركات الواجب دفعها على النتائج ورد مبلغها في الجدول.

-الخصومات: نلاحظ من الجدول أن المؤسسة لم تتحصل على أي خصومات في السنة الحالية؛

-العجز السابق القابل للخصم: المؤسسة محل الدراسة لم تواجه أي عجوزات بالنسبة للسنوات السابقة،

-وفي الأخير حددت نتيجتها الجبائية ربعا.

➤ **جدول تخصيص النتائج والاحتياطات:** نلاحظ أن مؤسسة مبالغ رحلت نتيجة السنة الماضية (2020)، وأضافت لها نتيجة السنة الحالية (2021)، وتم وضعهم في احتياطات المؤسسة، وهذا ما وضعه جدول تخصيص النتائج.

➤ **جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة):** تم ادراجه في قائمة الملاحق إلا أنه لم يحمل مبالغ.

➤ **جدول العمولات، الوساطة، الأتاوات، أتعاب، المقاول، رواتب أخرى وأعباء:** المؤسسة محل الدراسة أدرجت هذا الجدول، وبما أنها لم تتعامل مع أي محامي أو وسطاء لهذا لم تظهر بمبالغ به.

➤ **جدول الرسم على النشاط المهني:** وهو رسم يفرض على رقم الاعمال الذي حققه الأشخاص الممارسون لنشاط صناعي أو تجاري....، وهذا ما عرضته المؤسسة محل الدراسة وصرحت به في هذا الجدول.

➤ **وثيقة التصريح بمرتبات الأجور المختلفة المدفوعة،** بإضافة إلى التصريح العام الذي تم تحديد فيه الأجور الشهرية المدفوعة للعمال مع الاقطاعات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي.

وبعد تحليل الملاحق التي ارفقتها مؤسسة S.A.K للتجارة العامة -إيليزي- نجد أنها تطبق إلى حد كبير ما نص عليه النظام المحاسبي المالي وحسب ما نصت عليه المادة 1.260 "يشتمل محلق الكشوفات المالية.... القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوفات المالية.....". (تم الادراج هذه العناصر في الملاحق من 10 الى غاية 19).

ومنه نستنتج الجدول المقارنة التالي:

الجدول: رقم (1-2): المقارنة بين القوائم المالية لمؤسسة S.A.K وما نص عليه النظام المحاسبي المالي

عناصر المقارنة	المؤسسة أ س ك SAK	ما نص عليه النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	نلاحظ أن القوائم المصرح بها من طرف المؤسسة هي: قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج، الملاحق.	تبني النظام المحاسبي المالي القوائم المالية التالية: الميزانية (قائمة المركز المالي)، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق.
قائمة المركز المالي	قامت بعرض الميزانية في شكل جدول مع عرض الأصول والخصوم مع الفصل بين الجارية وغير الجارية.	عرض الميزانية في شكل جدول مع عرض الأصول والخصوم من خلال الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية.
جدول حسابات النتائج	عرضت المؤسسة هذا الجدول حسب طبيعته مع إظهار نتائجها الصافية في آخر الجدول.	يتم عرضه حسب الطبيعة مع إمكانية تقديم بيانات ملحق توضح طبيعة الأعباء مع إظهار النتيجة الصافية.
جدول تدفقات الخزينة	لم يتم عرضها.	تصنف التدفقات النقدية حسب النظام إلى: الأنشطة التمويلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التشغيلية. مع إمكانية عرضها بطريقتين: المباشرة وغير المباشرة، مع التأكيد على الطريقة المباشرة.
الملاحق	أدرجت مجموعة من الملاحق من بينها: جدول مخصصات الاهتلاك، أعباء المستخدمين.... وغيرها.	تشمل على معلومات هامة ومفيدة التي تسمح للمساهمين، المستثمرين وكذلك المراجعين بفهم العمليات الواردة في القوائم المالية التي تخص السنة المالية الحالية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

توصلنا من خلال هذه المقارنة، إلى أن هناك توافق على حد كبير بين ما جاء في متطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي وما تم تطبيقه من قبل مؤسسة S.A.K، بالرغم من عدم عرضها لجدول تدفقات الخزينة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد التطرق سابقا إلى عرض نتائج تحليل القوائم المالية لمؤسسة S.A.K، تم تخصيص هذا المطلب من أجل التأكد من صحة فرضيات الدراسة.

أولاً: اختبار صحة الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على: "تلتزم مؤسسة S.A.K بمتطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي".

قامت مؤسسة S.A.K محل الدراسة بإعداد قائمة المركز المالي مع التفصيل في جانب الأصول وجانب الخصوم وإلى تحديد الأصول الجاري والأصول الغير جارية بإضافة إلى تحديد الخصوم الجارية والخصوم الغير جارية، كما اعتمدت على إظهار مبالغ السنة الحالية والسنة السابقة وذلك لتسهيل المقارنة وهذا ما نص عليه النظام المحاسبي المالي أي أن المؤسسة تلتزم بمتطلبات العرض والإفصاح وفق نظام المحاسبي المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

ثانياً: اختبار صحة الفرضية الثانية:

حيث نصت هذه الفرضية على: "تلتزم مؤسسة S A K بمتطلبات العرض والإفصاح وفق مناص عليه النظام المحاسبي المالي في جدول حسابات النتائج".

أعدت المؤسسة محل الدراسة جدول حسابات النتائج مع تحديد الجانب الدائن والمدين وذلك للأجل توضيح الوصول إلى النتيجة الصافية مع عرض النتيجة السابقة وهذا تطبيق ما جاء به النظام المحاسبي المالي أي أن الفرضية الثانية صحيحة.

ثالثاً: اختبار صحة الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه: - تلتزم مؤسسة S.A.K بمتطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في جدول تدفقات الخزينة والملاحق.

حيث تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين:

- قامت بعرض مجموعة من الملاحق من بينها جولة مخصصات الاهتلاك، جدول أعباء المستخدمين... الخ وفق ما نص عليه نظام المحاسبي المالي، وهذا ما يثبت صحة هذا الجزء من الفرضية.
- بالإضافة إلى أنها لم تقم بإعداد جدول تدفقات الخزينة الذي الزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بإعداده وهذا ما ينفي صحة هذا الجزء من الفرضية.

خلاصة

تناولنا في هذا الجانب من الدراسة عرض والافصاح عن القوائم المالية الخاصة بمؤسسة S.A.K للتجارة العامة -إيليزي- وذلك لمعرفة مدى إلزامها بمتطلبات العرض والافصاح بعد تطبيقها النظام المحاسبي المالي، من خلال إجراء مقارنة بينها وبين ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن هناك تطابق إلى حد كبير في القوائم المالية الخاصة بمؤسسة S.A.K وما نص عليه النظام المحاسبي المالي، رغم بعض النقائص المتمثلة أمامنا في عدم الإفصاح في قائمة تدفقات الخزينة بالرغم من أهميتها وهذا راجع ربما لكون مؤسسة S.A.K هي مؤسسة عائلية.

الخاتمة

يعتبر النظام المحاسبي المالي نظاما يسعى إلى توفير معلومات تساعد الجهات المستفيدة منها، كل من المستثمرين، الزبائن، المقرضون، الجهات المهتمة بحماية المستهلك، الباحثون والأكاديميون، السلطات القضائية، العاملون، الجمهور، الجهات الحكومية وسوق الأوراق المالية في اتخاذ قراراتهم، كما ركز عرض والإفصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية وفق متطلبات ما نص عليها النظام المحاسبي المالي.

ومن أجل معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات العرض والإفصاح وفق نظام المحاسبي المالي تم التطرق إلى مفهوم نظام المحاسبي المالي ومتطلبات العرض والإفصاح، بالإضافة إلى الاعتماد على دراسة مقارنة بين قوائم مالية تخص مؤسسة محل الدراسة ناشطة بولاية ايليزي وما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

لقد انطلقنا في هذه الدراسة من مجموعة فرضيات والتي على أساسها تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ تلتزم مؤسسة محل الدراسة بمتطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير في إعداد قوائمها المالية؛

✓ تلتزم مؤسسة محل الدراسة بمتطلبات العرض والعرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في قائمة المركز المالي؛

✓ تلتزم مؤسسة محل الدراسة بمتطلبات العرض والعرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في جدول حسابات النتائج؛

✓ تلتزم مؤسسة محل الدراسة بمتطلبات العرض والعرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في الملاحق؛

✓ لم تلتزم مؤسسة محل الدراسة بمتطلبات العرض والعرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في جدول تدفقات الخزينة؛

✓ لم تلتزم مؤسسة محل الدراسة بعرض خانة الملاحظات لأجل شرح السياسات المحاسبية وتحديد طرق الاهتلاك؛

✓ تلتزم المؤسسة محل الدراسة بعرض والإفصاح في قوائمها المالية لسنتين السنة الحالية والسنة السابقة لأجل المقارنة.

مقترحات الدراسة

من بين أهم الدراسات المستقبلية نجد:

- ✓ مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في عرض القوائم المالية؛
- ✓ مدى توافق الإفصاح وفق نظام المحاسبي المالي مع متطلبات معيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية (IAS07) ؛
- ✓ دراسة القوائم المالية من الناحية الجبائية؛
- ✓ عرض والإفصاح في القوائم المالية ومدى تأثيرها على ربحية المؤسسات.

قائمة المراجع

المصادر باللغة العربية

✓ الكتب باللغة العربية

1. أحمد يوسف عريقات، توفيق صالح عبد الهادي، وآخرون، المفاهيم الإدارية الأساسية النظرية والتطبيقية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
2. جمال العشيبي، محاسبة المؤسسة والحياة وفق النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
3. حسين عبد الجليل الغزوي، وليد ماجي الحياي، حوكة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
4. سعيد شوقي طارق، محاسبة المؤسسات، دار عيذاء، عمان، سنة 2018.
5. صلاح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، دار عبد اللطيف، الجزائر.
6. طلال الحجازي، سالم الزويبي، القياس المحاسبي محدداته وانعكاساته، الفصل الخامس، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016.
7. طلال الحجاوي، سالم الزويبي، القياس المحاسبي ومحدداته، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2020.
8. عادل رزق، إدارة الالتزامات المالية العالمية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010.
9. عبد الله بن سليمان الجريش، تداول الأسهم في سوق المالية - دراسة تاصيلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2018.
10. علي سيد إسماعيل، معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2019.
11. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2020.
12. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض الإفصاح، دار وائل لنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
13. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
14. مي عبد ربه الجرجاوي، مبادئ المحاسبة المالية (1)، جامعة الإسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، فلسطين، 2015.
15. وليد محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقارير المالي، العبيكان للنشر، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 2014.

✓ البحوث الجامعية

16. إبراهيم البختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية - وفق طريقة IMRAD، جامعة ورقلة، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2015.

✓ رسائل الماجستير والدكتوراه

17. إسماعيل السبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في المجموعة-دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015-2016.
18. تيجاني براق، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005-2006.
19. حمزة بن خليفة، دور القوائم المالية في اعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية 201-2015-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.
20. خالد بعاشي، مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في محاسبة مراقبة وتدقيق، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لباس، سيدي بالعباس، الجزائر، 2020/2021.
21. عبد الكريم خيري، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013/2014.
22. فضيلة طحاح، أليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SEMS، أطروحة مقدمة لنيل مقدمة شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022.

✓ المقالات العلمية:

23. أحمد قايد نور الدين، سعدي عبد الحليم، مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -دراسة عينة من المؤسسات-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
24. الأخضر عزي والسعدي عياد، محاولة تقييم أولي مدى التزام المؤسسات بمتطلبات العرض والافصاح في النظام المحاسبي المالي وأثره في تحسين المضمون المعلوماتي للقوائم المالية، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد السادس، بومرداس، الجزائر، 2018.

25. حسين خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولية رقم 30 -دراسة ميدانية-، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد رقم 17، جامعة الامارات العربية، الامارات العربية المتحدة، 2003.
26. خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2017.
27. رضا بوعزيز، كمال بن موسى، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد السابع، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022.
28. شهرزاد مجدوبي، حمزة سايج، مدى التزام الشركات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي ووفق المعايير الدولية -تحليل ميزانية شركة الجنوب الغربي للبناء- وحدة البناء البيض، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، البيض، الجزائر، 2019.
29. صالح واضح، صديق حسوس، بن مسعودة عطالله، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية-دراسة مقارنة-، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الأول، الجلفة، الجزائر، افريل 2020.
30. ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السادس، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر.
31. عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، سنة 2009.
32. عائشة قسمية، عبيرات مقدم، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -دراسة استنبائية لعينة من المؤسسات-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، المجلد 31، الجلفة، الجزائر، 2017.
33. علي بن قطيب، حطاب دلال، أهمية اعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي-، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الرابع، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.
34. عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات المساهمة الجزائرية -دراسة حالة ولاية بسكرة-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، 2018.
35. عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات المساهمة الجزائرية-دراسة حالة ولاية بسكرة-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، بسكرة، الجزائر، 2018.

36. فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر -دراسة لعينة من المؤسسات البترولية في الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02، ورقلة، الجزائر، سنة 2016.
37. فيصل محمد الشاورية، محمد عبد الرحيم الدحيات، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في المؤسسات القابضة الأردنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 30، عدد 03، الأردن، 2008.
38. لطرش فريد، دراسة التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد العاشر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019.
39. محمد موفق عبد الحسين، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد السابع، العدد 17، الفصل الأول، جامعة بغداد، العراق، سنة 2012.
40. مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1، عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جوان 2007، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.
41. نورة محمد، مليكة حفيظ شبايكي، مدى توافق الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار المحاسبة الدولي رقم واحد IAS1، دراسة تحليلية للقوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، الجلفة، 2016.
42. هجيرة بوزوينة، واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي، مجلة الإدارة والتنمية المحلية للبحوث والدراسات، العدد 02، البليدة، الجزائر، 2019.

✓ القرارات، القوانين، والمراسيم.

43. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74، الصادر في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007.

44. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم 19، المؤرخ بتاريخ 25 مارس 2009.

المصادر باللغة الأجنبية:

✓ المجلات العلمية:

45. Aymen Haddad, Voluntary disclosure of accounting ratios and firm-specific characteristics: the case of GCC, Journal of Financial Reporting and Accounting, 2019.

46. Bouadam Mounir, **Le SCF entre conformité aux normes comptables internationales et divulgation de l'information par les entreprises algériennes**, Revue d'économie et de développement humain, Volume 11, Numéro 02, M'sila, Algérie, 2020.
47. BOUFELDJA KALLOUM, **L'application du système comptable financier**, Bashaer Economic Journal, Numéro 06, Université de Béchar, Algérie, 2016.
48. Hocine Belkharroubi, **L'apport du système comptable financier en matière de qualité de l'information financière**, International Journal of business et Economic Strategy, vol 07, Oron, Algérie, 2018.
49. Lebbah Abdelhakim, **La Qualité de l'information financière produite par le système comptable financier**, Revue des Economies Financières, Bancaires et de management, Numéro 06, Oron, Algérie, 2018.
50. Mehar Louiza, **L'impact du passage au système comptable et financier SCF sur la qualité de l'information comptable**, Revue Cahiers Economiques, volume 13, Numéro 01, Tizi Ouzou, Algérie, 2022.
51. Siew Hong Teoh David Hirshleifer, **Limited Attention, Information Disclosure, and Financial Reporting**, Marshall School of Business, USC; National Bureau of Economic Research (NBER), 2003

الملاحق

الملاحق ٤

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

28

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N - 1 صافي	N صافي	N إجمالي	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي
					تثبيطات معنوية
					تثبيطات عينية
					أراض
					مبان
					تثبيطات عينية أخرى
					تثبيطات ممنوح امتيازها
					تثبيطات يجري إنجازها
					تثبيطات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

الملاحق 2

29

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

ميزانية

السنة المالية المغلقة في

N - 1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخالصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون و حسابات ملحقه
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملاحق 3

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

30

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملياتية المنتجات المالية الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملاحق 4

35

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الملحق 5

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

36

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيحات من أجل :
			- الاهتلاكات و الأرصدة
			-تغير الضرائب المؤجلة
			-تغير المخزونات
			- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى
			-تغير الموردين و الديون الأخرى
			-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تثبيطات
			تحصيلات التنازل عن تثبيطات
			تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)
			إصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الاقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

Désignation de l'entreprise:	SARL S.A.K Trading Services CITE EL HADEB ILLIZI
Activité:	Prestation de Services et Vente
Adresse:	ILLIZI ILLIZI

BILAN (ACTIF)

الملحق 6

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	250 000	2 083	247 916	
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	8 546 235		8 546 235	13 110 343
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	8 796 235	2 083	8 794 152	13 110 343
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				330 800
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 036 998		5 036 998	8 267 909
Autres débiteurs	60 541 832		60 541 832	52 558 712
Impôts et assimilés	1 703 348		1 703 348	1 703 348
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	24 347 934		24 347 934	33 865 900
TOTAL ACTIF COURANT	91 630 113		91 630 113	96 726 760
TOTAL GENERAL ACTIF	100 426 349	2 083	100 424 266	109 837 103

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise: SARL S.A.K Trading Services
CITE EL HADEB ILLIZI
Activité: Prestation de Services et Vente
Adresse: ILLIZI ILLIZI

الملف 7

Exercice clos le 31/12/21

BILAN (PASSIF)

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	7 100 000	7 100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	46 963 163	29 342 799
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 853 994	5 661 055
Autres capitaux propres - Report à nouveau		11 959 308
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	59 917 157	54 063 163
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	35 616 356	47 926 304
Impôts	1 715 580	1 919 839
Autres dettes	3 164 415	5 927 780
Trésorerie passif	10 755	
TOTAL III	40 507 108	55 773 925
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	100 424 266	109 837 088

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

N.I.F 0 0 0 6 5 0

Désignation de l'entreprise:	SARL S.A.K Trading Services CITE EL HADEB ILLIZI
Activité:	Prestation de Services et Vente
Adresse:	ILLIZI ILLIZI

الملحق 8

Exercice du	01/01/21	au	31/12/21
-------------	----------	----	----------

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2021		2020	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			29 770 289		29 114 011
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		74 366 356		72 527 700
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			104 136 645		101 641 711
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
Production de l'exercice			104 136 645		101 641 711
Achats de marchandises vendues		27 962 497		27 518 420	
Matières premières		7 245 669		731 908	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Achats consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					891
Services	Sous-traitance générale				
	Locations	19 645 000		14 800 244	
	Entretien, réparations et maintenance				
Coûts	Primes d'assurances	233 551		12 002	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions	7 824 645		5 820 786	
Autres services		235 827		326 614	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
Achats consommations de l'exercice		63 147 191		49 209 084	
Perte ajoutée d'exploitation (I-II)			40 989 453		52 432 626

../.. la suite sur la page suivante

FORME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 3 0 0 1 2 3 6 6

Désignation de l'entreprise: SARL S.A.K Trading Services
 CITE EL HADEB ILLIZI
 Activité: Prestation de Services et Vente
 Adresse: ILLIZI ILLIZI

الملاحق و

Exercice du 01/01/21 au 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/..

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	32 090 362		43 435 442	
Impôts et taxes et versements assimilés	2 168 278		2 190 223	
Excédent brut d'exploitation		6 730 812		6 806 960
Produits opérationnels				
Charges opérationnelles			300 000	
Dotations aux amortissements	2 083			
Dotations				
Dotations de valeur				
Dotations sur pertes de valeur et provisions				
Resultat opérationnel		6 728 729		6 506 960
Dotations financières				
Charges financières				
Resultat financier				
Resultat ordinaire (V+VI)		6 728 729		6 506 960
Dotations extraordinaires (produits) (*)				
Dotations extraordinaires (charges) (*)				
Resultat extraordinaire				
Dotations exigibles sur résultats	874 735		845 905	
Dotations différés (variations) sur résultats ordinaire				
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 853 994		5 661 055

/ détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 3 0 0 1 2 3 8 8 0 3 2

Désignation de l'entreprise: SARL S.A.K Trading Services

CITE EL HADEB ILLIZI

Activité:

Prestation de Services et Vente

Adresse:

ILLIZI ILLIZI

Exercice du

01/01/21

au

31/12/21

3/Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services :

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	
Etudes et recherches	
Documentation et divers	
Transports de biens et transport collectif du personnel	
Frais postaux et de télécommunications	12 351
Services bancaires et assimilés	223 475
Cotisations et divers	
TOTAL (1)	235 827
Charges de personnel	
Rémunération du personnel	12 462 692
Rémunération de l'exploitant individuel	
Cotisations aux organismes sociaux	2 809 832
Charges sociales de l'exploitant individuel	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnel	16 817 838
TOTAL (2)	32 090 362
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	
Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires	2 168 053
Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	225
TOTAL (3)	2 168 278
TOTAL (1)+(2)+(3)	34 494 468

4/Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs similaires	
Moins values sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Pertes sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordés, dons et libéralités	
Charges exceptionnelles de gestion courante	
Autres charges de gestion courante	
TOTAL	
Autres produits opérationnels	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présences et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrées sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	
Autres produits de gestion courante	
TOTAL	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 000630012388032

Désignation de l'entreprise: SARL S.A.K Trading Services

CITE EL HADEB ILLIZI

Activité:

Prestation de Services et Vente

Adresse:

ILLIZI ILLIZI

الملاحق 12

Exercice du

01/01/21

au

31/12/21

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

جدول التقييمات وحسابات القيمة

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles		2 083		2 083	2 083	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL		2 083		2 083	2 083	

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

جدول التقييمات المتحصل عليها أو المكتسبة خلال العام

Rubrique (Nature des immobilisations (créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	250 000		250 000
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	250 000		250 000

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N I F 0 0 0 6 3 0 0 1 2 3 8 8 0 3 2											
Désignation de l'entreprise:		SARL S.A.K Trading Services CITE EL HADEB ILLIZI											
Activité:		Prestation de Services et Vente											
Adresse:		ILLIZI ILLIZI											
Exercice du		01/01/21		au		31/12/21							

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	5 853 994
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	874 735
	Impôts différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		
Autres réintégrations *		
	Total des réintégrations	874 735
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Baileur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		
	Total des déductions	
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2017		
Déficit de l'année 2018		
Déficit de l'année 2019		
Déficit de l'année 2020		
	Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	6 728 729
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 6 3 0 0 1 2 3 8 8 0 3 2

16

Désignation de l'entreprise: SARL S.A.K Trading Services

CITE EL HADEB ILLIZI

Activité:

Prestation de Services et Vente

الملاحق 16

Adresse:

ILLIZI ILLIZI

Exercice du

01/01/21

au

31/12/21

10/Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-1) :

		Montants
Origine	Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)	11 959 308
	Resultat de l'exercice N-1	5 661 055
	Prelèvements sur réserves (à détailler)	
	TOTAL	17 620 363
Affectation	Reserves (à détailler)	17 620 363
	Augmentation du capital	
	Dividendes	
	Report à nouveau (à détailler)	
	TOTAL	17 620 363

11/Tableau des participations (filiales et entités associées):

ول مساهمة الربح

filiales et entités associées	capitaux propres	dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptables des titres détenus
<u>FILIALES</u>			==NEANT==				
<u>ENTITES ASSOCIEES</u>			==NEANT==				

المادة 17

أثواب
محاسن
محاسن
خارجية
الح

NEANT

جدول ایسے تمام مالیاتوں کا مجموعہ

Lieu de paiement de la TAP	Chiffre d'affaires Imposable Par commune	Chiffre d'affaires Exonéré	TAP acquittée
C A DCLLA COMMUNE ILLIZI	107 136 459		2 142 729
TOTAL	107 136 459		2 142 729

DIRECTION GENERALE
DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS

CENTRE DES IMPOTS

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G n° 29 (er 2009

المديرية العامة
الضرائب

التصريح بالمرتبات و الأجر المختلفة المدفوعة خلال سنة 2020
Déclaration des traitements et émoluments divers payés pendant l'année

مركز الضرائب

Cadre à remplir par le centre
des impôts

Par M:

SARL SAK

(الاسم -القباسم الشركة) (Nom et prénoms ou raison sociale)

Accusé de Réception envoyé

Trading & Services

(الاسم -القباسم الشركة) (Nom et prénoms ou raison sociale)

MONTANT
des salaires bruts versés

من 1 جانفي 2020

(الاسم -القباسم الشركة) (Nom et prénoms ou raison sociale)

أطار مخصص لمركز

من طرف

وصل استلام

عنوان مديرية

المبلغ الخام للأجور

رقم التعريف الجبسي

Numéro d'Identification

الحقبة المبالغ المدفوعة الى صندوق التقاعد و المتعلقة بالمرتبات و الأجر المدفوعة خلال سنة 2020

A-Montant des sommes versées à la caisse de Receveur et se rapportant aux traitements et salaires payés pendant

الملف 18

الملاحق 19

114

بالحقبة الحقوق المستحقة على المكافآت المتفرقة خلال سنة 2020. B- Montant des droits dus à raison des rémunération versées pendant l'année 2020.

MOIS auquel se rapportent les sommes versées	DATE de la quittance	SOMMES VERSEES		RETENUES A LA SOURCE VERSEE	
		des traitements servant de base au calcul	des pensions servant de base au calcul des retenues I.R.G.	I.R.G. traitements Salaires	I.R.G. Pensions
Mois de Janvier 2020	Février 2020	67		2	
Mois de Février 2020	Mars 2020	68		2	
Mois de Mars 2020	Avril 2020	76		3	
Mois de Avril 2020	Mai 2020	45		2	
Mois de Mai 2020	Juin 2020	91		2	
Mois de Juin 2020	Juillet 2020	83			
Mois de Juillet 2020	Août 2020	52			
Mois d' Août 2020	Septembre	57			
Mois de Septembre	Octobre 2020	98			
Mois de Octobre 2020	Novembre 2020	62			
Mois de Novembre	Décembre 2020	37		0,00	
Mois de Décembre	Janvier 2021	33		0,00	
Complement 15%		0,00		0,00	
TOTAL		14 541 490,09		143 349,83	
Montant des salaires		0,00		0,00	

B- Montant des droits dus à raison des rémunération versées pendant l'année 2020.

La présente déclaration doit parvenir au centre des impôts avant le 1er avril qui suit l'année pour laquelle les sommes ont été retenues

1 - RECAPITULATION GENERALE

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الملخص
I	إهداء
II	إهداء
III	شكر وعرفان
IV	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	قائمة الملاحق
XI	قائمة الاختصارات
أ - ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي وفقا لنظام المحاسبي المالي والدراسات السابقة
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.
06	المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي
06	أولاً: متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي
08	ثانياً: متطلبات العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج
10	ثالثاً: متطلبات العرض والإفصاح في جدول تدفقات الخزينة والملاحق
11	المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي
11	أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي وأهميته
13	ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي وأساليبه
17	ثالثاً: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي
19	المطلب الثالث: متطلبات العرض والإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي
19	أولاً: متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي
23	ثانياً: متطلبات العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج
24	ثالثاً: متطلبات العرض والإفصاح في جدول تدفقات الخزينة والملاحق
27	المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها
27	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
32	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
36	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

36	أولاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
38	ثانياً: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية
38	ثالثاً: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة
40	خلاصة
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
42	تمهيد
43	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
43	المطلب الأول: أدوات جمع البيانات والمعلومات
43	أولاً: المقابلة
43	ثانياً: الملاحظة
43	المطلب الثاني: حدود الدراسة والمنهج العلمي المتبع
43	أولاً: حدود الدراسة
44	ثانياً: المنهج المتبع
44	ثالثاً: صعوبات الدراسة
45	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
45	المطلب الأول: مجتمع الدراسة
46	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة
46	أولاً: اختبار مدى الالتزام بمتطلبات العرض والافصاح في قائمة المركز المالي
52	ثانياً: اختبار مدى الالتزام بمتطلبات العرض والافصاح في جدول حسابات النتائج
56	ثالثاً: اختبار مدى الالتزام بمتطلبات العرض والافصاح في جدول تدفقات الخزينة والملاحق
59	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
59	أولاً: اختبار صحة الفرضية الأولى
59	ثانياً: اختبار صحة الفرضية الثانية
59	ثالثاً: اختبار صحة الفرضية الثالثة
60	خلاصة
62	الخاتمة
65	قائمة المراجع
	الملاحق
	الفهرس